0/ 2 القراءات النظرية والدراسات المرجعية

2 /1 القراءات النظرية

2 /1 /1 ماهية الاقتصاد

إن المتتـــبع لمجريات الاحداث خلال السنوات القليلة الماضية فى جمهورية مصر العربية يستطيع ان يدرك بكل بساطه ان مصر الآن تمر بمرحـــلة تغيير وانتقال هامة جداً فى تاريخها المعاصر ، وان كل مشاكلها الاقتصاديه تؤثر فى علاقتها ومسيرتها السياسية والاجتماعية والتعليمية ، بل وأمالها وطموحاتها ولقد بدأت مصر عصر الانفتاح الاقتصادى بالقانون (43 لســـنة 1974) الـــذى أعـــطى الكـــثير من الامتيازات والاعفاءات والاســـتثناءات للمصريين والاجانب والعرب الذين يستثمرون اموالهم فى مصـــر، وايضـــا توالت القوانين التى تشجع على الاستثمار فى المناطق العمـــرانية الجديده والمناطق الحره ، وتنشر الزراعة والصناعة والاسكان فى مـــناطق مصـــر المختلفة ، الا ان اهم خطوات تحقيق تشجيع القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد القومى تلك هى التى اتخذت فى السنوات القليلة الماضية.

وجـــاء بعد ذلك قانون قطاع الاعمال الجديد ليعلن عن المزيد من تحريـــر الادارة فى اتخـــاذ القرارات وعن حريتها الاكبر فى التصرفات المالية والادارية فى سبيل رفع كفاءة الاداء فى القطاع العام ولعل من أكبر التغيرات الجذرية التى قدمها هذا القانون هوالسماح لافراد القطاع الخاص بامتلاك نسبة فى شركات القطاع العام تصل الى 49% من اسهم الشركة ، وذلك سعياً لتمليك عدد كبير من افراد الشعب ومساهمته فى القطاع العام ،

وذلك أيضاً هو مايسمى بالخصصية أوالتحويل الى الملكية الفردية.(31 : 2 – 3)

وبذلك أصبح كل شيء فى حياتنا اليومية ميداناً من ميادين الاقتصاد، فالحصول على قوتنا اليومى ، وكمية هذا القوت ونوعه وظهور السلع فى الاسواق واختفاء سلع اخرى ، ودفع اثمان للسلع تختلف بين اليوم والاخر .. كل ذلك يتوقف علىالعوامل والعلاقات الاقتصاديه المتشابكه ، وكل منا يستخدم فى حياته اليومية الاقتصاد ، فربة المنزل عليها ان توازن بين دخل الاسرة ومصروفاتها ، والمنتج فى مشروعه يحاول ان يحقق أكبر قدر من الارباح. (60 : 1)

ومما هو جديد بالذكر ان الاقتصاد قد يفيد معنى الاعتدال فى كل الامور ، كالاعتدال فى الطاعة كقول الله تعالى "وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ" * وقوله تعالى "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ" * * (4 : 19)

2/ 1/ 2 علم الاقتصاد :

أصبح علم الاقتصاد والاهتمام به هو الشغل الشاغل للدارسين فى جميع المجالات. (26 : 5)

ولكى نستعرض علم الاقتصاد وتعريفاته المختلفة ، يجب ان نشير الى بعض الجوانب الاساسية التى لابد ان يتضمنها اى تعريف من تعريفات هذاالعلم وهى :

---

* سورة لقمان الآية 19
** سورة الاسراء الآية 29

أ - لابـــد وان يشـــير التعريف الى ظاهرة الندره ، اى عدم الاعتدال بين الحاجات المتعددة والموارد المحدوده (اساس المشكلة الاقتصاديه).

ب - لابـــد وان يشير التعريف الى ان الهدف من الدراسة الاقتصادية هو تحقيـــق اشباع كبير من الحاجات بما هو متاح من الموارد مع العمل على تنمية هذه الموارد بأكبر قدر ممكن.

ج - لابـــد وان يشـــير التعريف الى ان موضوع الدراسة الاقتصاديه هو الانسان ذو الاراده .

ومـــن خلال ماسبق (أ،ب،ج) يمكن تعريف علم الاقتصاد ، ولعل أقـــدم تعـــريفات عـــلم الاقتصـــاد ذلـــك التعريف الذى يذكره الاقتصادى الانجـــليزى " آدم سميث (1776) (Adam Smith) فى كتابه **دراسة فى طبيعة واسباب ثراء الامم** وهو يقول ان علم الاقتصاد هو "ذلك العلم الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن ان تزيد ثروة الامم " ، وهكذا كانت الثروة ووسائل زيادتها هى موضوع دراسةعلم الاقتصاد.(26 : 6)

وتطور الامر بعد ذلك الوقت ، بالتعريف الأتى للاقتصادى الشهير "الفريد مارشال " (1890) Alfrid Marshal فى كتابه **مبادىء الاقتصاد** وهـــو يعـــرف عـــلم الاقتصاد بأنه " دراسة الانسان فى أعماله التجارية اليومية" . (68 : أ - ب)

ويشير " محمد سليمان هدى " الى ان علم الاقتصاد هو علم الثروة Ascience of Wealth ويركـــز هذا التعريف على أن الاقتصاد يتعامل مع ظاهرة الثروة والقوانين التى تحكمها . (64 : 10)

ويـــرى " محمد جلال الدين أبو الدهب " ان علم الاقتصاد هو " ذلك العلم الـــذى يـــبحث فى مكونات الانظمه الاقتصادية المختلفة وكيف تشبع هذه الانظمه الرغبات المتعدده لافراد المجتمع" . (60 : 2)

ويـــتفق كل من عبد المنعم راضى (1997) ، [حمدية زهران ، محمود سمير طوبار ، رضا العدل] (1995)،محمد خليل برعى (1992)، ليونيل روبنز (1952) ، [مصطفى كامل السعيد ، حسن حسنى] على ان علم الاقتصاد يدرس سلوك الافراد ومجهوداتهم وانشطتهم لاشباع حاجاتهم المـــتعدده مـــن الموارد المحدوده. (38 :11) (26 :7) (62: 32) (91 : 2) (68 : أ)

ولعـــل أكثر التعاريف المتداوله لعلم الاقتصاد فى وقتنا الحالى هو ذلك التعريف الذى ذكره الاقتصادى ليونيل روبنز (1952) ويقول ان علم الاقتصـــاد يعنى بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايده بواسطه موارده المحدوده . ويعتبر هذا التعريف أكثرهم انتشاراً لانه يظهر بوضوح مايسمى بالمشكله الاقتصاديه ، بالاضافة لانه يوضح ان عـــلم الاقتصـــاد يهتم بدراسة السلوك الانسانى ولا يهتم بدراسة سلوك المـاده.

ومـــن خـــلال ذلـــك نجـــد انه علم من العلوم الاجتماعية التىتدرس اعقد مخـــلوقات الله وهو الانسان ، ومن هنا تنشأ صعوبة هذا العلم بقدر تنوع الافـــراد وسلوكهم وبالتالى خضوعهم لنظرية عامة او قاعدة عامة فى هذا الســـلوك.ومـمـــا سبق كله نجد أن علم الاقتصاد يقوم بدراسة جوهرية هى

دراســة الطلب والعرض ، ويختلف تعريف العلم طبقاً للاطار الذى ينظر اليه لهذه المشكله ولعل الاطار الشائع فى العصر الحالى هوالنظر الى علم الاقتصاد بصورة تحليلية ، وبذلك يصبح انسب التعريفات هو الذى يوضح دراســتنا هــذه مــن حيث انها مشكله تستلزم معرفة اسبابها وعلاجها ، والــتعريف المستخدم نتيجه لذلك اذاً هو ان علم الاقتصاد "ذلك العلم الذى يــبحث فى مكونات الانظمه الاقتصادية المختلفة وكيف تشبع هذه الانظمة الرغبات المتعدده لافراد المجتمع " . (60: 2)

وبالــتالى يمكن من خلال تلك التعاريف كلها ان نشير الى مفهوم اقتصــاديات الرياضــة بأنهــا الموازنــه الاقتصادية بين رغبات كل من المســتهلك والمنتج (القائم بالتمويل) فى اطار علمى منظم يحقق الإعتدال والتوافق بين الحاجات والموارد .

2 /1 /3 تطورأهدافالاقتصادالمصرى

إن مــن يتتــبع تطور الاقتصاد المصرى خلال المرحله من عام 1952 حــتى عــام 1995 يــرى الــتغير الواضح فى النظم والسياسات الاقتصاديه عبر فترات متعدده . ولقد تطورت النظم والسياسات من حرية اقتصــاديه ثــم اشــتراكيه موجهه وملكية عامة غالبة الى نظام مختلط به انفتاح وتحرر فى قطاعات وبه تخطيط وتدخل حكومى فى قطاعات اخرى ، ثم الى مزيد من اليات السوق والتحرر الاقتصادى. (38 : 7)

ومن ناحية اخرى ، كانت النظم والسياسات الاقتصاديه واستراتيجية التنمية كــانت تــتأثر الى حدمــا بدورهــا بالتطورات العالمية سواء من ناحيه

الايدلوجيات السائدة ، واتجاهاتها الفكرية ، أو من ناحية نماذج النمو والتنمية المطبقة.

وفى ضوء كل ذلك ، ليس من العسير ان نجد ان تطور الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (1952 وحتى 1995) انقسم الى عدة مراحل ، تميزت كل مرحلة بسمات وخصائص مختلفة عن المرحله التى تليها ، بل ان أداء الاقتصاد المصرى اختلف فى كل مرحلة ، سواء الاداء على مستوى القطاعات اوالتغيرات الاقتصاديه ، بل حتى فى معاملاته مع العالم الخارجى ومن هنا اختلفت طبيعة المشاكل الاقتصاديه التى واجهها الاقتصاد المصرى، نظراً لاختلاف المراحل التى مربها فى سماتها وخصائصها وتأثيراتها. (38 : 7)

وفى ضوء ماسبق يمكن تقسيم تطور الاقتصاد المصرى الى سته مراحل وهى كالتالى:

المرحلة الاولى: شملت الفترة من (1952 وحتى 1960) ويمكن ان يطلق عليها مرحله اعادة التوزيع.

المرحلة الثانية : شملت الفترة من (1960 وحتى 1966) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل او التحول الاشتراكى للتخطيط الاقتصادى القومى الشامل. (38 : 7)

المرحلة الثالثة : شملت الفترة من (1967 وحتى 1973) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة اقتصاديات الحرب.

المرحـــلة الـــرابعة : شملت الفترة من (1974 وحتى 1981) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة الانفتاح الاستهلاكى.

المرحـــلة الخامسة : شملت الفترة من (1982 وحتى 1990) ويمكن ان طلق عليها مرحله العوده الى التخطيط والانفتاح الانتاجى.

المرحـــلة السادسه : شملت الفترة من (1990 وحتى 1995) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة الاصلاح الجذرى الشامل والتحرر الاقتصادى ، حيث جـــاءت هـــذه المرحلة فى اطار حتمية التحول لاليات السوق والتخطيط، واحـــداث مجموعـــة مـــن الاصلاحات فى النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية و توجهاتها للدخول بالاقتصاد المصرى القرن الواحد والعشـــرين ، صـــحيح ومعاف وقوى وقادر على مواجهة التحديات التى يفرضها هذا القرن القادم. (38 : 36 – 37)

2 /1 /4 النظام الاقتصادى

الـــنظام الاقتصـــادى هو "مجموعة المبادىء التى تنظم العلاقات الاقتصـــادية بيـــن أفراد المجتمع والتى تحكم سلوكهم فى ممارسة النشاط الاقتصـــادى والـــتى تحدد الاطار القانونى والاجتماعى الذى يتم فى ظله انـــتاج الســـلع والخدمات وتوزيعها" . (47 : 74) ، ويتحدد اى نظام اقتصادى بثلاث عناصر رئيسية وهى :

- **قـــوى الانتاج** ويقصد بها جميع العناصر الموجوده فى المجتمع والتى يمكن من خلالها انتاج السلع والخدمات وتتكون اغلب هذه القوى من العمل

البشـــرى بإخـــتلاف انواعـــه وتخصصاته ، وكذلك رأس المال والقدرات التنظيمية.

- **علاقات الانتاج** وهى تلك الروابط التى تنشأ بين الافراد نتيجه اشتراكهم فىالعملية الانتاجية والتى تحدد دور كل منهم فيها ، وكذلك مسئوليته عما ينشأ عنها من آثار.

- **علاقـــات الـــتوزيع** وهى تلك المبادىء التى تنظم الطريقة التى يتم بها توزيع الانتاج على المشتركين فى العملية الانتاجية وطريقة تحديد نصيب كل منهم من هذا الانتاج. (47 : 74 – 78)

2 /1 /4 /1 أهم انواع النظم الاقتصاديه :

يـــتوقف نـــوع النظام الاقتصادى السائد فى أى دوله على فلسفة الـــنظام السياسى الحاكم فيها وكذلك علىنوعية العقائد التى يؤمن المجتمع ويـــتخذها مـــنهاجاً له وهـــو مايؤثـــر على اقتصاديات المنظمات الاهلية والخاصة الموجوده فى هذه الدوله وتوجد ثلاث انظمه للاقتصاد وهى :

- اقتصاد السوق الحر .
- اقتصاد التخطيط المركزى .
- الاقتصاد المختلط.

2 /1 /4 /1 /1 اقتصاد السوق الحر :

ويطـــلق على هذا النوع من الاقتصاد عدة مترادفات منها (اقتصاد اليميـــن) أو (اقتصـــاد الرأسمالية المطلقة) أو (اقتصاد السوق) ، وغالباً

مايـــتم استخدام هذه الاصطلاحات للدلاله على معنى واحد حيث تعبر عن نـــوع او انواع متقاربة من الاتجاهات أو النظم الاقتصاديه السائدة ، وفى هذا النظام الاقتصادى تسود طبقة المنتجين واصحاب رؤوس الاموال عن طبقة العمال ، ويحدد هذا النظام الاقتصادى عده محددات رئيسية هى :

- الملكية الخاصة.
- الحرية الاقتصادية .
- حافز الربح .
- المنافسة والاحتكار .
- جهاز الثمن.
- عدم التدخل الحكومى. (47 : 88 – 97)

2/ 1/ 4/ 1/ 2/ اقتصادالتخطيطالمركزى :

ويطـــلق عـــلى هذا النوع من الاقتصاد عدة مترادفات أيضا منها (الاقتصاد الموجه) أو (اقتصاد الاشتراكيه المطلقة) أو (اقتصاد اليسار) وغالبا مايتم استخدام هذه المصطلحات للدلاله على معنى واحد حيث تعبر عـــن نوع او انواع متقاربة من الاتجاهات او النظم الاقتصاديه السائدة ، وفى هـــذا الـــنظام الاقتصـــادى تســـود طبقة العمال علىطبقة المنتجين واصحاب رؤوس الاموال ، والدولة فى هذا النظام هى صاحبة رأس المال ســـواء بالمـــلكية او بالـــتأميم المباشـــر وغير المباشر، ويحدد هذا النظام الاقتصادى عدة محددات رئيسة هى :

أ- الملكية الجماعية (ملكية الشعب ممثلة فىالدوله) .

ب- التخطيط الاقتصادى.

ج- اشباع حاجات الافراد الجماعية.

د- التحكم المركزى . (62 : 125 – 134)

ومما هو جدير بالذكر ان النظامان الاقتصاديان (السوق الحر – التخطيط المركزى) من أهم النظم الاقتصادية ذات الهوية المستقلة .وهما من اهم النظم الاقتصادية التى إنتشرت فى العالم خلال القرن العشرين .

2/ 1/ 4/ 1/ 3 الاقتصاد المختلط

وهـو درجـه مابين النظامين السابقين وليس له نفس الدرجه من الاستقلال. (7 : 10)

2/ 1/ 5 الايدولوجيه الاقتصاديه :

يقصـد بالايدولويجية الاقتصادية مجموعة الموجهات التى توجه مجتمعاً ما او دوله مانحو نظاماً اقتصادياً معيناً ، ومن اهم هذه الموجهات العقيـدة (الديـن) الـذى يؤمن به اغلب افراد هذه الدوله وطبيعة نظامها السياسـى وتكوينها الاجتماعى ومدى تطور هذه الدوله ، وطبيعة الموارد الاقتصـاديه المـتاحه لها وطبيعة حلفائها وخاصة من الناحيتين السياسيه والعسـكرية . وبصـفة عامـه يصعب على كثير من الدول نهج النظام الرأسـمالى المطلق اواتباع النظام الاشتراكى المطلـق كنظام اقتصـادى نيـا . باسـتثناءات بسيطه ، وغالباً ما تنتهج الدوله – أى دوله – نظاماً اقتصادياً مايقع بين هذين النظامين الاقتصاديين ، وبذلك يكون هذا النظام الاقتصادى الذى تأخذ به اقرب لاقتصاد السوق او اقرب لاقتصاد التخطيط المركـزى بحسب ايدولوجية هذه الدوله . ويمكن ان يتغير او يتعدل هذا

الـــنظام الـــذى تأخذ به الدوله بتغيير او بتعديل أيدولوجية الدولة نفسها ، اوعلى الاقل بانتقال بعض الانشطه الاقتصاديه فيها اوالخدمات داخلها من اقتصاد السوق الى اقتصاد التخطيط المركزى اوالعكس.(59: 182-186)

وبصـــرف الـــنظر عن النظام الاقتصادى الذى تتبعه الدوله سواء كـــان (اقتصـــاد السوق) او (اقتصاد التخطيط المركزى) اوكان اقرب لايهمـــا فإن هذا النظام الذى ينبع من ايدلوجياتها يؤثر على كافة الانشطه الاقتصـــاديه فى هذه الدوله حيث يصبغها بطابع هذا النظام ، وهذا يسرى بالضـــرورة علىانشطه الخدمات التى تقدمها نفس الدوله ، وبالمثل تتأثر الاتحـــادات الرياضـــية بالنظام الاقتصادى الذى تتبعه الدوله ايضا وذلك باعتبارها احدى انشطه الخدمات التى يقدمها المجتمع لافراده.

2/1/6 المشكلة الاقتصادية :

تنحصـــر اغـــلب المشكلات الاقتصاديه فى نقطه اساسية وهى ان الرغـــبات والحاجـــات الماديـــه للمجتمع البشرى بأفراده ومؤسساته غير محدوده ولايمكن اشباعها نهائياً وفى نفس الوقت فإن الامكانات المتاحه له والتى يستخدمها فى قضاء واشباع حاجاته محدوده أونادره نسبياً(47: 39)

2/1/6/1 عناصر المشكله الاقتصادية :

تـــتكون أغـــلب المشـــكلات الاقتصـــاديه عـــلى مستوى الافراد أوالمنظمات أو الدول من ثلاث عناصر رئيسية وهى:

- الحاجات التى يحس بها الانسان.
- الموارد المتاحه للانسان.

- طريقة توزيع الموارد على الحاجات.

1/1/6/1/2 الحاجات التى يحس بها الانسان:

وهى تلك الأشياء التىيشعر بها الإنسان ويحس أنـــها ضروريـــة لحياته ويجب عليه محاولة إشباعها ، وهذه الحاجات منـــها الضـــرورى لحياته كالماء والطعام ، ومنها الأقل ضرورية كـــامتلاك طـــائرة مثـــلا، والحاجات التى يرغبها الإنسان تتصف بأنها متنوعه ومتجدده وآخذه فـــى التزايد المستمر والتغير من فترة لأخرى ، ولذلك يظل الإنســـان طـــوال حياته يسعى لإشباع حاجاته التى لاتنتهى .

2/1/6/1/2 الموارد المتاحه للانسان:

ويقصد بها تلك الأشياء التى تساعد الإنسان على إشباع حاجاتـــه ، وانكثير منها توجد بكثرة مثل الماء والهواء ، والكثير منها لايوجد بوفـــره حيث تتميز بالندره النسبية من مكان لآخر ، وبالتالى يحتاج الإنسان للكثير من الجهد المبذول للحصول عليها ، وبصفة عامه تتصف الموارد بـــالندرة وبأنها لاتكفى لحاجات الإنسان فى حالة وجودها ، وهذه المـــوارد غـــير متخصصة وقد تستخدم فى أكثر من إتجاه أو تستخدم باستخدامات بديلة.

3/1/6/1/2 طريقة توزيع الموارد على الحاجات:

ويقصد بها ذلك النظام الذى يرتضية الإنسان لإشباع حاجاته تبعـــا لحجم موارده ، وتتعدد هذه النظم باختلاف حاجات الأفراد وبتباين القوانين والعادات التى تحكم وتؤثر فى هؤلاء الأفراد ، حيث يعتبر الفرد مســـتهلكا

بطـــبعه وكذلـــك منـــتجاً فى نفس الوقت ، ولكن يختلف سلوك هذا الفرد أوالمؤسسة أو الدوله كمستهلك عن نفس سلوكه . (62 : 11 – 19)

ولان حاجـــات الانســـان ومـــوارده متغيران يرتبطان معاً فإنهما يكونان مع طريقة توزيع الموارد على الحاجات عناصر أغلب المشكلات الاقتصـــادية (حاجـــات – موارد – طريقة توزيع) وأى مشكلة اقتصادية تظل قائمة فى وجود حاجات يجب اشباعها فى ظل موارد غير كافية.

2 /1 /7 المشكلة الاقتصادية فى المجال الرياضى :

يمكـــن ان تظهر المشكلة الاقتصادية فى المجال الرياضى فى عدة أشكال وهى:

- المشكله الاقتصادية بالنسبة للفرد
- المشكله الاقتصادية فى القطاع الاهلى
- المشكلة الاقتصاديه فى القطاع الحكومى

2 /1 /7 /1 المشكله الاقتصادية بالنسبة للفرد :

وهى عـــبارة عن أن المصادر المالية وإمكانات الفرد المتاحه له لاتفى باشباع حاجاته ورغباته ومتطلباته الخاصة بممارسة الرياضة سواء على مستوى الممارسة اوالمنافسة.

2/ 7/ 1/ 2 المشكله الاقتصادية فى القطاع الاهلى :

وهى عبارة عن المصادر المالية وامكانات الهيئة الرياضية المتاحة لها من مصادر التمويل المحدوده لاتفى لتحقيق اهدافها وتنفيذ برامجها سواء كانت هذه الاهداف رياضية او اجتماعية تخص الاعضاء.

3/ 7/ 1/ 2 المشكلة الاقتصاديه فى القطاع الحكومى :

وينبع هذا النوع من المشكله الاقتصادية عن طريق نقص وقلة المصادر المالية والامكانات المتاحة للهيئات الرياضية الحكومية (المجلس القومى للشباب والرياضة – مراكز الشباب) عن تلبية الاحتياجات لهذه الهيئات من خلال تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها .

واذا كانت الموارد المالية ذات الصلة بالرياضة والتى يملكها الفرد او الهيئة الرياضية الاهلية او الحكومية المهيمنه على شئون الرياضة بالمجتمع متوافره بكميات غير محدوده فلن تكون هناك مشاكل لانه فى تلك الحالة سيتم تحقيق كافة رغبات الافراد والهيئات دون اى صعوبة بينما على عكس الحال اذا كانت الموارد نادره بحيث لايكفى الموجود منها لتحقيق رغبات جميع الافراد فهنا تظهر المشكله ويصبح من الضرورى التدخل للمفاضلة بين تلك الاهداف و الرغبات من حيث أولويه تحقيقها.

(42 : 41 – 42)

8/ 1/ 2 حل المشكله الاقتصادية :

يمكن حل المشكلة الاقتصادية القائمة فى وقت ما وفى مؤسسة ما باستخدام الكفاءه الاقتصادية Economic Efficiency وهى تعنى

استخدام كافة الموارد المتاحه لتحقيق اقصى أنتاج مادى أو معنوى ممكن او مرغوب ، وهذا يعنى ان المنظمات ذات الاقتصاديات الجيده هى التى تستثمر كافة مواردها المتاحه لتحقيق او قضاء او اشباع حاجات اعضائها او المستفيدين منها. (47 : 50 – 51)

كمـــا يمكـــن حل المشكله الاقتصاديه فى الموازنه أو الملائمه بين الموارد المحدوده وبين الحاجات والرغبات اللامتناهية ، ولذلك فعندما نريد حـــل اى مشـــكله اقتصـــاديه فيجب أن تحدد بوضوح الاهداف الاساسية للمجتمع ، ثم يلى ذلك قيام المجتمع باختيار نظام اقتصادى (طريقة توزيع الموارد على الحاجات) يتناسب مع ايدلوجياته (موجهاته).(47 :25)

ولذلـــك فـــإن حل المشكله الاقتصاديه يصاحبه نوعاً من التضحيه والحـــرمان الذى ينشأ من ضرورة المفاضلة بين الحاجات المراد اشباعها فى ضـــوء الموارد المتاحه وغير الكافية ، وهو مايستلزم جدولة الحاجات بمـــا يتلائم مع الموارد القائمة وكذلك طريقة توزيع هذه الموارد على هذه الحاجـــات ، حيـــث ان الندره الاقتصاديه للموارد تؤدى لضرورة الانتقاء والاختيار بين الحاجات وهو مايسبب نوعاً من التضحيه والحرمان سالفة الذكر. (47 : 39 – 42)

2 /1 /9 مناهج البحث الاقتصادى(مناهج علم الاقتصاد).

إن المهمة الاولى للباحث الاقتصادى هو جمع الحقائق التى تخص مظهراً معيناً من مظاهر الاقتصاد ، ومن هذه الحقائق يمكن تقديم تعميمات عـــن المشكله التى هى فى متناول اليد حيث يقوم الاقتصادى بتقديم تجريد

من أحداث معينة ليحاول تشكيل قاعدة قادره على العمل والتطبيق فى كل الاحـــداث وهى قـــاعدة يجـــب ان تمكـــنه من التنبؤ عن مستقبل السلوك الاقتصادى . (38 : 131)

وتعتـــبر مـــناهج البحث الاقتصادى من العلوم التى لاغنى عنها للباحث الاقتصادى سواء كان هذا الباحث يكتب فى مجال البحوث النظرية ام التطـــبيقية اويتـــناول مشكله اقتصاديه بأسلوب علمى متعارف عليه او جـــزئية عـــلمية اقتصـــادية لم تطرق من قبل ، بهدف اضافة الجديد الى المعرفة العلمية الاقتصادية Contribution وبصفة عامة فإنه لاغنى عن مناهج البحث الاقتصادى فى التقصى والبحث والدراسة للوصول للحقائق العلمية الاقتصاديه بطريقة منهجية سليمة. (64 : أ ، ب)

وعـــلم الاقتصـــاد ليس مجموعة ترابط من المعرفة فقط ، ولكنه يشمل أيضاً منهج للبحث الذى يؤدى الى هذه المعرفة ، ويمكن فى دراسة علم الاقتصاد اتباع نوع اوأكثر من المناهج الاتية:

- المنهج العلمى او التحليلى.
- المنهج التاريخى.
- المنهج الوصفى.

1/9/1/2 المنهج العلمى أو التحليلى

وهـــذا المنهج يركز على محاولة إكتشاف علاقات السبب والاثر Cause and Effect بين العناصر التى تؤدى الى الظروف او الاحداث الاقتصادية المتعددة.

2/1/9/2 المنهج التاريخى

ويحاول هذا المنهج ان يبرز الحقائق والتواريخ والعلاقات الظاهرة المكونة للحوادث والظروف والاعمال المتصلة بعملية كسب العيش ، مثل نمو النقابات العمالية وطبيعة الفكر الاقتصادى فى الماضى ، فنظامنا الاقتصادى الحالى وفلسفتة الاجتماعية لم يظهر فجأة ولكنه تطور على مر العصور.

2/1/9/3 المنهج الوصفى

ويهدف هذا المنهج الى وصف الاعمال والسياسات والهيئات والمؤسسات والظروف التى لها مدلولات اقتصادية ، فهذه الدراسة للاقتصاد مثلا تتضمن وصف أشكال منظمات العمل وطرق التسويق والنظم المختلفة. (60 : 5 – 6)

2/1/10 إجراءات البحث الاقتصادى

وهذه الاجراءات تعتبر بمثابة الخطوات المرحلية للبحث الاقتصادى ، أو الخطه المنهجية للبحث الاقتصادى والتى توضح اهداف البحث الاقتصادى ومناهجه وادواته لتحقيق تلك الاهداف وبحيث تشتمل هذه الخطه على خطوات البحث الرئيسية.

وعلى ذلك فإن الهدف من دراسة مناهج البحث الاقتصادى هو مساعدة الباحث على فهم انواع البحوث الاقتصادية ومعرفة المفاهيم والاسس التى يقوم عليها البحث الاقتصادى ، والاختيار السليم للمشكله ، واختيار أنسب الطرق لدراستها ، والتوصل للحقائق التى يمكن الوثوق فى

صـــحتها ، هـــذا بالاضافة لتزويد الباحث الاقتصادى بالمعرفة والمهارات التى تجعله قادراً على تصميم خطه البحث وتنفيذها وتزويده بالخبرات التى تجعله قادراً على القراءة التحليلية الناقدة للبحوث وتقييمها والحكم عليها.

ولمـــا كـــانت أهـــداف عـــلم الاقتصاد هى الاستطلاع والوصف والتفســـير والتنـــبؤ والتحكم والضبط والسيطره فإنه يمكن تقسيم البحوث الاقتصاديه من حيث الاجراءات الى :

أ - البحث الاقتصادى الاستطلاعى.

ب -البحث الاقتصادى الوصفى.

ج -البحث الاقتصادى التنبؤى.

د - البحث الاقتصادى التفسيرى . (64 : ب)

2 /1 /11 علاقة الاقتصاد بالعلوم المختلفة .

للاقتصـــاد علاقـــات مـــتعددة تربطه بالعلوم فى شتى المجالات المختـــلفة ، ويســـتعين الاقتصاد بهذه العلوم الاخرى لحل أى مشكله من مشكلات الحياة الاقتصاديه ، فعلوم الاجتماع والتاريخ والفلسفة والطبيعية وعـــلم النفس والسياسة لها علاقة وثيقة بعلم الاقتصاد ، فمثلاً المنطق هو أحـــد فـــروع الفلسفة وضرورى لتكوين فكر اقتصادى سليم ، ويجب ان نـــتذكر دائمـــاً ان الاقتصـــاد ماهو الاجزء من المجتمع ككل وان الاوجه الاخـــرى للمجـــتمع لهـــا نفس اهمية الاقتصاد ، فمثلا علم التاريخ يعرفنا بالماضـــى ومـــاحدث فيـــه وهـــذه المعرفة تساعدنا فى تفسير العلاقات الاقتصـــادية المعاصرة والتى قد تساعد بالتالى على حل كثير من مشاكل المستقبل الاقتصادية .

ويستعين الاقتصادى بعلم الاجتماع وعلم النفس لتفهم العلاقات الاجتماعية بين الافراد فى المجتمع والتى يكون لها أثر كبير على تصرفات الفرد الاقتصاديه ، أما علوم الرياضة والاحصاء فإنها تمد المحلل الاقتصادى بوسائل التحليل الرياضى والمعلومات الاقتصادية التى تساعد على تفهم المشاكل الاقتصاديه تحت البحث وبالتالى يمكن إيجاد الحلول لها.

ومما هو جدير بالذكر ان هناك اختلافاً بين علم الاقتصاد والعلوم الطبيعية الاخرى ، ففى علم الكيمياء مثلاً يمكن للكيميائى التحكم فى جميع الظروف المحيطه بتجاربه ، وبالتالىفهو يستطيع التنبؤ بالنتائج ، أما المحلل الاقتصادى فإنه يواجه الكثير من العوامل والمؤثرات الخارجيه التى لايمكن التحكم فيها أو يكون من الصعب عليه قياسها ، فهو يحلل ويصف ويربط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل الانتاج والاستهلاك والاسعار والاجور الى غير ذلك من العلاقات الاقتصادية المتشابكه التى يصعب عند تحليلها الوصول لنتائج فى نفس مستوى الدقة التى يحصل عليها الباحثون فى العلوم الطبيعية ، وذلك نظراً لتشابك واختلاف سلوك الافراد فىالمجتمع وهذا السلوك الذى يرتبط بجميع المشكلات الاقتصادية.(60 : 4 – 5)

2 /1 /12 علاقة الاقتصادبالرياضة :

ان تكامل المجالات الرياضية مع المصالح الاقتصادية قد أدى الى احـــتلال الرياضة مكانه رفيعه فى الحياة الاجتماعية لاتقل أهمية عن تلك التى تنالها علاقة الرياضة بالسياسة ، ولان نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصـــاديه فى جوهـــرها مـــثل ميزانيات الانشطه والبرامج ، الادوات ، الاجهـــزة ، اجـــور المدربين والاداريين ، مكافآت وحوافز الرياضيين ، وبالـــتالى فالغـــرض الاول للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتصل باعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف الالعاب . (69: 69)

ولكن فى أعقاب الحرب العالمية الثانية انتبهت المؤسسات التجارية الى أن الرياضـــة تمـــثل وسيلة دعاية ومجال اشهار واسع الانتشار سواء كـــان ذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة فضلاً عن كونها وسيلة رخيصة نســـبياً ، كما ان تزايد عدد الرياضيين او ممارسى الرياضة قد خلق سوقاً رابحـــاً فى مجـــال انتاج وتسويق واستهلاك الاجهزة والادوات والملابس الرياضية ، مما يدعونا الى تقرير ان الغرض الثانى للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتصل برعاية المصالح التجارية والاستهلاكيه للرياضة كمصدر للربح ووسيلة دعاية ناجحه . (17 : 132 – 133)

وتعتـــبر الرياضـــة احد فروع الاقتصاد حيث ان ممارسة النشاط الرياضى ذات أهمية اقتصاديه ثنائية بالنسبة للفرد وللدوله ، فبالنسبة للفرد فإنهـــا تقوم بتحسين قدراته الصحيه والبدنية وإطالة عمره الانتاجى وتقليل فـــرص تعرضة لاصابات العمل ، أما بالنسبة للدوله فالرياضة تعمل على زيـــادة كفـــاءه المواطـــنين وخفـــض معـــدلات الاســـتهلاك العـــلاجى والتأهيلى(84:6)

ومن خلال معرفة طبيعة النشاط الرياضى نجد أنه يحتوى علـــى قطاعين أساسيين هما:

- قطاع الممارسة (الرياضة للجميع) .
- قطاع المنافسة (البطوله) .

وبالنسبة لقطاع ممارسة الرياضة بصورة عامة فإنه يهدف لتكوين شخصية الفرد بصورة متكاملة من الناحية البدنيـــة والصحيـــة والنفســية والعقلية والاجتماعية من أجل أن يصل الفرد إلى أعلى مستويات الصحـــه العامه ، ومن ثم تتاح له القدرة على آداء الأعمال المطلوبه منـــه بكفـــاءه عالية مما يكون له أكبر الأثر فى زياده الإنتاج.

ويمكن أن يشارك القطاع الخاص فى قطاع الرياضة للجميع وذلك بإنشاء المشاريع الاستثمارية التى تنمى دور هذا القطاع مثل إنشاء المراكز المتخصصة (مراكز الرياضة -صالات الالعاب والتمرينـــات – مراكـــز انقاص الوزن).

أما بالنسبة لقطاع المنافسة فيمكن أن يلعب القطاع الخـــاص دوراً كبيرا فى هذا القطاع ، وذلك عن طريق إنشاء الأندية الخاصة التىتـــهدف إلى الربح أو استثمار أحد الفرق الرياضية أو استثمار أنشـــطة الـــهيئات الرياضية وتأتى استفادة الدوله اقتصاديا من هذاالمجال عن طريق حجـــم الضرائب التى تحصلها من هذه المشروعات أو من حيث مـــاتوفره هـــذه المشاريع أو من فرص عمل للأفراد أو ماتحمله هذه المشاريع من عـــبء عن كاهل الدوله من الناحيه التمويلية. (7 : 14)

2 / 1 / 13 اسهام الاقتصاد فى دعم الرياضة .

ان موضوع دراسة اقتصاديات الرياضة لم يطرح للبحث والدراسة الا مؤخـراً وذلك لان الرياضة ظلت فترة طويلة من الزمن خارج نطاق اهـتمامات علم الاقتصاد بالرغم من ان الشواهد الحديثة تدل على اتصالها بوقـت الفـراغ وبـالقيم الاسـتهلاكية وبالصـحة والانـتاج ومجابهة البطالة.(123:69)

ومن الواضح ان العصر الحديث يشهد ارتباطاً كبيراً بين الرياضة والمصالح التجارية لما فىذلك من منافع متبادلة حتى ان المصالح التجارية هى أحـد أهم ثلاثة تنظيمات اجتماعية تعنى بالرياضة وترعاها وهى تلك التنظيمات الرياضية (دولية أو أوليمبية) والحكومات الوطنية.(69 :70)

ولايمكـن ان يـبقى الواقـع الاجـتماعى للرياضـيين بعيداً عن الاهتمامات الاقتصادية ، فإدارة البرامج الرياضية والرياضيون والعاملون فى المجـال الرياضـى يحتاجون الى من يمولهم حتى يمكن قيادة النشاط الرياضـى نحـو الاهداف المرجوه منه، اما المجال الرياضى فى العصر الحديـث فقـد أصبح يحفل بكم من الوظائف والمهام المهنية ، مما يشكل اطاراً توظيفياً عريضاً للعمل فى المجال الرياضى. (17 : 134)

وهـناك بعض التساؤلات التى تعتبر محكات اقتصاديه متصله بالرياضة وتحدد سياسة الدوله نحو اقتصاد الرياضة وهذه التساؤلات هى :

أ. ماهو حجم الانتاج والاستهلاك فى المجال الرياضى؟

ب. ماهى اهم الانشطه الرياضية شيوعاً فى المجتمع؟

ج. ماهى مصادر تمويل الرياضة؟

د. من هم المستفيدون من هذا التمويل؟

ه. ماهى الطبقات التى تستفيد من تلك المصادر وماهى أوجه الاستغلال؟

و. هل يمكن عقد مقارنات بين قطاع الرياضة وقطاعات اقتصادية أخرى على ما يمكن أن تقدمه الرياضة إلى الاستهلاك ؟

ز. ماهو معدل استهلاك الاسرة فى المجال الرياضى الى سائر استهلاك المجالات الاخرى؟ (69 : 125)

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو مدى اختلاف الرياضة كمنتج عن المنتجات والسلع الاخرى ، فمن الواضح ان الرياضة تتصف بخصائص معينة تجعل المنتج الرياضى منتجاً منفرداً ولذا يحتاج مفهوم تسويقى مختلف عن تسويق المنتجات الاخرى. (80 : 311)

2 /1 /14 دور المنظمات الرياضية المصرية نحو التحولات العالمية الاقتصاديه المعاصرة .

تحولت إقتصاديات الرياضة علي المستوي العالمي تحولا ملموسا خلال الفترة الأخيرة باستثناء بعض المناطق التي تحول ظروفها الاقتصادية مواليه هذا التحول الاقتصادي ، وقد بدأت جمهورية مصر العربية الانتقال التدريجي نحو آليات اقتصاد السوق في جميع المجالات (الصناعية – الزراعية – إلخ ...) ولكنها لم تنتقل(آليات اقتصاد السوق) بنفس الدرجة للمجال الرياضي الذي يعد أولي المجالات التي يجب أن توجه إليها التحولات الاقتصادية في جميع الميادين الأخري ، وذلك لأن الرياضة تعدا أحدأهم المظاهر الاجتماعية الدالة علي تقدم المجتمع.

ولذلك لابد وأن تتجه المؤسسات والمنظمات المهتمة بالرياضة في جمهورية مصر العربية لبناء استراتيجية قومية لتطوير مناهجها ، وأساليبها ونظمها التعليمية وعملياتها الإدارية بما يتناسب والمفاهيم الإدارية والاقتصادية الحديثة ، ووفق المواصفات القياسية وذلك من خلال تعديل هيا كلها التنظيمية وأساليب الأتصال وأيضا التخطيط الاستراتيجي لبرامجها وعدد ساعاتها ، وهذا الأمر يلقي بالعبء علي الخبراء والأساتذة داخل الكليات والمعاهد العلمية بالأخذ بعين الاعتبار لهذه المتغيرات لمواجهة سوق العمل الحالي والمرتقب داخل المجال الرياضي سواء بالخصخصة أو الاحتراف أو تشفير المباريات وتسويق الرياضة ، وأيضا وهو الهام تعديل القوانين ولوائح النظام الأساسي التي تحكم الهيئات الرياضية بما يتوافق مع هذه المتغيرات السالفة الذكر ، وإمكانية تحويل الهيئات الرياضية إلي مؤسسات اقتصادية لا تسعي للكسب المادي ولكن تسعي لتقديم الخدمات علي أعلي مستوي ، وهذا يعني اعتبار الرياضة سلعة خدمية علي أعلي مستوي من الطلب.

2 /1 /15 أقتصاديات الهيئات الرياضية .

يقصد بإقتصاديات الهيئات الرياضية " طريقه توزيع موارد وإمكانيات الهيئات الرياضية لتحقيق اقصى اشباع ممكن لحاجات ورغبات أعضائة بما يحقق أهداف تكوينه وانشاءه واهداف اعضاؤه من الاشتراك فيه" .

ويؤثـــر النظام الاقتصادى الذى تنتهجه الدوله الموجود بها الهيئة الرياضـــية عـــلى اقتصـــادياته سواء كان هذاالنظام (أقتصاد السوق) أو (اقتصاد التخطيط المركزى) أو درجه مابينهما.

ويمكن التعرف على اقتصاديات الهيئات الرياضية داخل أى نظام اقتصادى من خلال التعرف على بعض المحددات الرئيسية مثل :

- ملكية الهيئات الرياضية.
- تنظيم الهيئات الرياضية
- تمويل الهيئات الرياضية.
- اهداف الهيئات الرياضية. (6 : 155 – 163)

1/15/1/2 إقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق .

للهيـــئة الرياضـــية كـــل الامتيازات (الحرية المطلقة) ، فى ادارة شـــئونها بنفســـها داخـــل نظـــام اقتصـــاد السوق ، حيث يقوم هذا النظام علىالمنافســـة دون احـــتكار ، كمـــا يقوم ايضاً على مبدأ حرية العرض والطـــلب ، وهـــذا يعـــنى عدم تدخل الدوله فى شئون الهيئات الرياضية باعتبارها هيئات اقتصاديه شأنها فى ذلك شأن أى منظمه أخرى.

1/1/15/1/2 ملكية الهيئة الرياضية فى نظام اقتصاد السوق :

لاتوجـــد اى قيـــود – فى أغلب الاحيان – على الملكيات الخاصة لتـــلك الهيـــئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق ، كما ان الدوله تشجع الافراد على التملك سواء بشكل فردى او جماعى ، كما انها تحترم جميع اشـــكال الملكية الجماعية وتحميها عن طريق تخفيض الضرائب المقررة عليها بالمقارنه مع نظيرتها ذات الملكية الفردية.

2/1/15/1/2 تنظيم الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق :

للهيـــئة الرياضية فى نظام اقتصاد السوق حرية مطلقة فى تنظيم شـــئونها ودون تدخل من الدوله سواء بشكل مباشر أوغير مباشر ، حيث يحـــق لكل هيئة رياضية اختيار مجلس ادارتها بكامل حريتها ودون تدخل مـــن الدوله بفرض تعيين اى افراد داخل مجلس الادارة تحت أى مسمى ، وهـــذا يعنى ان مالكى الهيئة الرياضية هم وحدهم اصحاب السلطه الاولى فيهـــا ولهم الحق فى اختيار من ينوب عنهم فى ادارة هذه الهيئة الخاصة بهم.

والدوله فى نظام اقتصاد السوق تحترم العلاقات التى تربط الهيئات الرياضية ببعضها البعض ، حيث لاتتدخل فى هذه العلاقات بل تتركها لما تنص عليه اللوائح الخاصة بذلك .

3/1/15/1/2 تمويل الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق :

تعـــتمد الهيـــئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق بصفة اساسية على التمويل الذاتى ، حيث تعتبر كل هيئة رياضية مؤسسة اقتصاديه قائمه بذاتهـــا ولذلك فيجب عليها توفير احتياجاتها المالية من ايراداتها الذاتية او عـــلى الاقل يجب عليها المفاضلة بين احتياجاتها وترتيبها بما يتوازن مع مايتوفر لها من ايرادات ذاتيه.

ويوجـــد نوعـــان من الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق ، ويتمـــثل الـــنوع الاول منهما فى الهيئات التى تهدف الى الربح وهىتعتبر مؤسسات اقتصاديه مستقلة ويجب عليها توفير احتياجاتها الماديه من فائض

ايـــرادتها الماديـــه فقط ، أما النوع الثانى من هذه الهيئات الرياضية فهو لايهـــدف للربح ويجب عليها توفير احتياجاتها الماديه من ايراداتها الذاتية ايضاً ، والدوله لاتعتبر هذا النوع من الهيئات الرياضية استثماراً اقتصادياً ولذلك فالدوله تسمح له بجمع التبرعات الاهلية ، وكذلك تقوم احياناً بمنحها بعض الاعانات الحكومية ولكن من خارج ميزانية الدوله.

وفى جميـــع الاحوال وسواء كانت الهيئات الرياضية تهدف للربح أو لا تهدف للربح فإن عليها توفير احتياجاتها المادية من مصادر ايراداتها الذاتية فى المقام الاول ، ولايجب عليها الاعتماد على التبرعات الاهلية او الاعانـــات الحكومية لان هذا ضد مفهوم اقتصاديات السوق. وبصفة عامة فـــإن الدوله لاتتدخل فى شئون الهيئات الرياضية سواء كانت تهدف للربح أو لا تهـــدف للربح ، وأيضا سواء كانت مصادر ايراداتها ذاتية فقط ، أو جمعـــت بين التبرعات الاهلية او الاعانات الحكومية ، وكذلك فإن الدوله لاتضـــع اى قيـــود تحـــد من الايرادات الذاتية للهيئة الرياضية باعتبارها المصدر الطبيعى لتمويلها.

4/1/15/1/2 أهداف الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق.

تنـــبع اهـــداف الهيئة الرياضية فى نظام اقتصاد السوق من فلسفة المجتمع وطبيعته الايدولوجية والتى تحقق للفرد حريته واستقلاله الذاتى ، ولذلك فإن اهداف الهيئة الرياضية فى نظام اقتصاد السوق يمكن ان تتعدل او تـــتغير وفق مايراه مجلس ادارة هذه الهيئة الرياضية على الايتعارض ذلـــك مـــع التصريح الخاص بتكوينها ، ودور الدوله هنا هو التأكد من ان

الاهـــداف الـــتى وضعتها الهيئة الرياضية لنفسها هى نفس الاهداف التى تسعى لتحقيقها.

5/1/15/1/2 تقويم اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق.

تقـــوم اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق على الحـــرية المطلقة للافراد فى اشباع حاجاتهم ورغباتهم من ممارسة النشاط البدنى والرياضة، كما تقوم ايضا على حرية الافراد والمنظمات فى تكوين وإنشاء الهيئات الرياضية ووضع أهدافها واختيار انشطتها وتوفير مواردها الماليـــة وخاصـــة – الذاتية – منها بالطرق التى تناسبهم ، بالاضافة الى حقهـــم المطلق فى اختيار مجلس الادارة الذى ينوب عنهم ويفوضونه فى ادارةالهيئة الرياضية المنشأه.

والدولة فى نظام اقتصاد السوق لاتتدخل مركزياً فى شئون الهيئات الرياضـــية وكذلـــك لاتقوم بالتخطيط المركزى لها ، ولكن تقوم بتنظيمها اداريـــاً بمـــا يحقـــق انتظام سياستها القائمه على حرية التعبير عن الرأى (الديمقراطيه).

وفى نظـــام اقتصـــاد السوق فلا تلزم الدوله نفسها بتمويل الهيئات الرياضـــية او بإعطائهـــا بعض الاعانات المالية ، وأيضاً فالدوله لاتقوم بـــإعداد الفرق الرياضية فى اللعبات الرياضية المختلفة من اجل المشاركه فى الـــبطولات الرياضية وكذلك لاتشارك فى تمويل تكاليف هذا الاعداد ، وبـــالـــرغم مـــن ذلـــك فإن الدولة هى التى تقوم بالحصول علىالميداليات

والـــبطولات "المنتج المعنوى" الخاص بالبطوله الرياضية اذا شاركت هذه الفرق باسم الدوله فى البطولات الرياضية الاولمبية والعالمية و القاريه.

2/15/1/2 إقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى :

تخضـــع الهيـــئات الرياضية فىنظام "اقتصاد التخطيط المركزى" للســـيطره المطـــلقة عليه من قبل الدوله وتحكمها المركزى فيه من جميع الجوانـــب خاصة من ناحية التخطيط المركزى له من قبلها ، وهذا مايؤثر عـــلى الهيئات الرياضية ضد مفهومها وفى اتجاه مصالح التنظيم السياسى لـــنظام الحكـــم ودون مـــراعاة لمصالح الافراد ورغباتهم وحاجاتهم التى يرونها ويريدون تحقيقها من إنشاء هذه الهيئات الرياضية .

1/2/15/1/2 ملكية الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى :

لاتوجـــد ملكيات خاصة سواء فردية او جماعية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى ، حيث تحتكر الدولة كل الملكيات وكل ادوات الانتاج باستثناءات قليلة اونادره ، واذ حدثت فإنها تكون فى شكل مكافأة من الدولة ويحق لها أستردادها او تأميمها فى أى وقت.

وعلى هذا فليست هناك هيئة رياضية مملوكه للافراد حيث ان كل الهيئات الرياضية ملكاً للدولة التى ترى ان ملكيتها لها تعنى ملكية الشعب لهذه الهيئات الرياضية.

2/2/15/1/2 تنظيم الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى :

تخضـــع الهيـــئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى لســـيطره الدوـــله وتحكمها المركزى فيه من خلال القوانين واللوائح التى تصدرها من اجل ذلك ، حيث تقوم باختيار (تعيين) مجلس ادارته من بين العاملين بها والذين يقومون بتنفيذ سياستها وتحقيق اهدافها الخاصة.

وهذا يعنى أن الدولة لاتنظم الهيئات الرياضية فقط ولكنها تحتكرها لنفسها، وبالتالى فالهيئات الرياضية تتبع غالباً مجلساً قومياً للرياضة وليس للجمعية العموميـــة الخاصـــة بهذه الهيئات ولذلك فإن الهيئات الرياضية فى نظام الـــتخطيط المركزى ماهو الا وحدة أوهيئة او مؤسسة حكومية تتبع الدوله ومســـخرة لتحقيق اهدافها ، ولاتتمتع الهيئات الرياضية فى هذا النظام بأى حرية فى العمل او فى علاقتها مع بعضها البعض (الاتحادات الرياضية- الاندية الرياضية) .

3/2/15/1/2 تمويل الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى .

يعـــتمد تمويل الهيئات الرياضية فى نظام التخطيط المركزى على الدوله بصورة كلية ، حيث تعتمد الهيئة الرياضية فى تمويلها على التمويل الحكـــومى بشـــكل رئيسى بأعتبار أن الدولة تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مطلقة عن تمويل جميع الهيئات الرياضية بداخلها .

اما التمويل الذاتى " فليس أساسياً بالمقارنة بالتمويل الحكومى " . حيث تقوم الدوله بالتخطيط المركزى لكل الهيئات الرياضية وبما لايسمح بـــنمو الايـــرادات الذاتية لاى هيئة رياضية ، وبذلك تسيطر الدوله على

الهيـــئات الرياضـــية نتيجه لحاجتها المستمرة للتمويل الحكومى واعتمادها عليه بشكل طبيعى.

فى حيـــن ان الـــتمويل الاهلى لايكون له دوراً فى تمويل الهيئات الرياضـــية حيث تتحكم الدوله مركزياً فى كل شىء داخلها وبالتالى تتحكم فى حرية كسب المال وانفاقة ، وهذا الامر لا يشجع على التبرعات الاهلية عـــلى الاطلاق ، خاصة ان المتبرعين بالمال فى نظام التخطيط المركزى يكونون دائما فى وضع الادانه والتشكك فى مصادر اموالهم وهو الوضع الذى يجعل التبرع منهم عملية صعبة للغاية.

4/2/15/1/2 اهدا ف الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى .

تتـــبع اهداف الهيئة الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى من فلسفة الدوله وطبيعتها الايدلوجية التىترفع من شأن البطوله الرياضية بإعتـــبار أن هـــذه البطوله مظهر قوة يدل على ماتتميز به الدولة من تقدم وعلم وقوة .

ولذلـــك فـــإن اهداف اى هيئة رياضية فى هذا النظام تنحصر فى رعايـــة البطـــوله الرياضية والاهتمام بها كهدف رئيسى لها على مستوى جميـــع الهيـــئات الرياضية ، وبذلك تنحصر اهداف الهيئات الرياضية فى رعايـــة الـــبطل الرياضى بالأضافة لاعداد الفرق القومية التى تلعب باسم الدوله.

5/2/15/1/2 تقويم اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى:

تقوم اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى على اعلاء الحاجه لممارسة البطوله الرياضية من أجل الحصول عليها وذلك كرغبة اساسية يجب اشباعها وتوجه الدوله كل الموارد الماديه للهيئات الرياضية من اجل تحقيق هذا الهدف باعتبارها الغاية المثلى من انشاءها ، والدوله فى هذا المقام تقوم بتوفير التمويل المناسب لتحقيق هذا الهدف.

وتتحكم الدوله فى كل قوى الانتاج الرياضى فى هذاالنظام ، وبهذا يتضح ان اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى تتحكم الدوله فيه بامتلاكها لهذه الهيئات وبفرض سيطرتها عليه من خلال القوانين واللوائح ، وبتحكمها فيه من خلال التمويل الحكومى لها، ومن هنا نجد ان الدولة تقوم بنفسها بتحديد وضع وأهداف وانشطة الهيئات الرياضية دون استشارة هذه الهيئات.

ومن خلال ماتم عرضه من أقتصاديات الهيئات الرياضية الاهلية داخل نظامى (اقتصاد السوق، اقتصاد التخطيط المركزى) نجد ان الاتحادات الرياضية هى احدى هذه الهيئات الرياضية الاهلية التى يجب توجيهها نحو اقتصاد السوق وذلك حتى تواكب الرياضة المصرية المستويات العالمية مواكبه حقيقية ولكى تدخل الرياضة المصرية الالفية الثالثة بخطوات رياضية ثابته وصحيحه. (6 : 155 – 163)

2 /1 /16 المجلس الاعلى للشباب والرياضة (سابقا)

2 /1 /16 /1 نشأة المجلس الاعلى للشباب والرياضة :

فى عـــام (1956 م) صـــدر قرار جمهورى بتوحيد جميع هيئات الشـــباب فى مصـــر فى هيئة واحدة تحت اشراف المجلس الاعلى لرعاية الشباب وبرئاسة رئيس مجلس الوزراء وفى نفس العام صدر القانون رقم 197 بإنشاء المجلس الاعلى لرعاية الشباب كهيئة مستقلة وملحقة برئاسة الجمهورية ، وفى عام (1962م) أنشأت أول وزارة دولة للشباب وضمت إليهـــا جميـــع اجهزة رعاية الشباب وصفيت الوزارة عام (1965 م)، واعيـــدت عـــام (1968م) وتـــوالى عليها التعديل إلى أن انشىء المجلس القومى للشباب والرياضة بالقرار رقم 317 لسنة (1977م) ، وأخيراً فى عـــام (1977م) صدر القرار الجمهورى رقم 497 بأنشاء المجلس الأعلى للشاب والرياضة كهيئة عامة ومقرها مدينة القاهرة. (15: 290-294)

2 /1 /16 /2 هدف المجلس الاعلى للشباب والرياضة :

يهـــدف المجلس الاعلى للشباب والرياضة الى توفير فرص النمو المـــتكامل والارتقـــاء بالمســـتوى الصحى والنفسى والاجتماعى للنشىء والشـــباب عـــن طريق النشاطات المختارة الرياضية والاجتماعية والفنية والـــثقافية مع التركيز على دعم وتأصيل القيم الروحية والدينية والسلوك والخـــلق الاجـــتماعى والديمقراطى وتنظيم استثمار اوقات الفراغ والطاقة الخلاقة لدى النشىء والشباب لما فيه خدمة الفرد والمجتمع.

(15: 290-294)

3/16/1/2 اختصاصات المجلس الأعلى للشباب والرياضة:

يقوم المجلس فى سبيل تحقيق هدفه وفى إطار السياسة العامة للدوله بمباشرة الاختصاصات الاتيه:

أ- رسم السياسة العامه لرعاية النشىء والشباب فى مراحل نموه المتتالية ومختلف قطاعاته لكلا الجنسين ووضع الخطوات اللازمه لتنفيذ هذه السياسة والعمل على تنسيق المشروعات الموضوعة فىهذا الشأن وتكاملها بين الوزارات والأجهزة والهيئات المعنية لشئون النشىء والشباب والرياضة.

ب- وضع الخطط والبرامج والمشروعات الداخلية فى نطاق السياسة العامة ومباشرة تنفيذ المشروعات ذات المستوى القومى منها والمشروعات الجديده التجريبية وعلى الأخص مايتعلق بتوفير وإعداد القادة والإشراف على تنظيم العروض الشبابية والرياضية والمهرجانات والاحتفالات وتنظيم المسابقات فى مختلف المناسبات الدينية والقومية.

ج- تقدير التمويل اللازم لتنفيذ وتنمية خطط ومشروعات وبرامج النشىء والشباب والرياضة بالمستويات القومية والمركزيه والمحلية ، والحكومية والأهلية ، ووضع المعايير اللازمه لترشيد الانفاق وتقييم العائد منه فى ضوء الأولويات المرتبطه بالأهداف.

د- وضع سياسة تمثل جمهورية مصر العربية فى الخارج فى مجالات أنشطة النشىء والشباب والرياضة ، وتنظيم سفر النشىء والشباب الخارجيه ورعاية المبعوثين فى هذه المجالات.

هـ- متابعة وتقييم مايتقرر من خطط ومشروعات وبرامج وخدمات رياضية وشبابية على جميع المستويات بالتعاون مع الاجهزة والهيئات المعنية القومية والمركزية والمحلية الحكومية والاهلية .

و- تنظيم الجوائز والحوافز وغيرها من وسائل التشجيع المادية والادبية للنشىء والشباب فى مجال اختصاص المجلس.

ز- الموافقة على قبول الاعانات والهبات والتبرعات والمساعدات المالية والعينية التى تقدم للمجلس من الاشخاص او الجهات والهيئات المصرية والاجنبية والدوليه.

ح- اقتراح التشريعات بالنشىء والشباب والرياضة ، وكذلك يضع المجلس اللوائح اللازمه لتنظيم اعماله وتيسير مباشرته لاختصاصاته وله ان يتخذ من القرارات مايراه محققاً لاغراضة. (15 : 290 - 294)

2 /1 /16 /4 **تشكيل المجلس الاعلى للشباب والرياضة** .

1 - يشكل المجلس الاعلى للشباب والرياضة على النحو التالى:

أ- رئيس مجلس الوزراء رئيساً (أو من يفوضه).

ب- عضويه كل من الوزراء الاتى بيانهم (أو من ينوب عنهم).

- التعليم والبحث العلمى.
- الشئون الاجتماعية والتأمينات.
- الاوقاف.
- الداخلية.
- الدوله للحكم المحلى.

- الزراعة.
- الصحه
- الصناعة
- القوى العاملة والتدريب.
- الثقافة والإعلام.

2- أمين عام المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

3-أمين المجلس القومى المختص الذى تدخل فى مهامه شئون الشباب والرياضة وأمين المجلس الأعلى للجامعات.

4- ممثلين للهيئات الخاصة للشباب والرياضة يعينان بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

5- خبيرين متخصصين فى مجالات التربية يعينان بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

6- أربع خبراء من المهتمين بالعمل الشبابى والرياضى يعينون بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

7-رؤساء الأجهزة والقطاعات بالجهاز الوظيفى للمجلس كما يجوز حضور ممثلين للشباب والمرأه وغيرهم لاجتماعات المجلس بدعوة من رئيسه على ألا يكون لهم صوت عند اتخاذ القرارات ، ويجتمع المجلس بدعوه من رئيسه ثلاث مرات سنويا على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ، ويكون الاجتماع صحيحا بحضور أغلبية

أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويكون للمجلس أيضا جهاز وظيفى لمعاونته فى مباشرة اختصاصاته على النحو التالى:

- قطاع الأجهزة التى تتبع الوزير مباشرة.
- الأمانه العامه للمجلس .
- جهاز الشباب.
- جهاز الرياضة.
- قطاع الطلائع.
- قطاع إعداد القاده.
- قطاع الشئون المالية والإدارية.

ويكون للمجلس الأعلى للشباب والرياضة موازنه خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامه طبقا لأحكام قانون الموازنه العامة للدوله.

وكذلك أيضا ينشأ مجلس للشباب والرياضة بكل محافظه ويتولى هذا المجلس تنفيذ سياسة وخطط المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى نطاق المحافظه ، وتنشأ كذلك مديرية للشباب والرياضة بكل محافظه تتولى مباشرة الاختصاصات المقررة للجهاز الوظيفى للمجلس الأعلى فى نطاق المحافظه.

وينشأ أيضا بقرار من المحافظه مجلسا للشباب والرياضة بكل حى ومركز وتكون مديرية الشباب والرياضة بالحى أو المركز هى الجهاز

الوظيفى لهذا المجلس وتختص بتنفيذ سياسة وخطـــط المجلـس الأعلـى للشباب والرياضة داخل هذا الحى أو المركز.

وبذلك يمكن للمجلس الأعلى للشباب والرياضة أن يحقق الـــهدف من إنشائه حيث يستطيع نشر فلسفته من خلال انتشار وحداته المكلفة بنشر وتنفيذ سياستة وخططه والتى تنبع من خلال سياسة وخطط الدوله.

17/1/2 جهاز الرياضة:

هو أحد الأجهزة الوظيفية المعاونـــه للمجلـس الأعلـى للشـباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضـــة حاليـا) فـى مباشـرة اختصاصاته ويكون له ولرئيسه السلطات والصلاحيات المخوله لرئيـــس المجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشـباب والرياضـة حاليا) فى القوانين واللوائح والقرارات الصادره فـــى مجـالات رعايـة النشىء والشباب.

ويختص جهاز الرياضة بتنفيذ سياسة وخطط المجلـــس الأعلـى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حاليـــا) بالنسـبة لقطاع الرياضة وله أن يتخذ السبل المناسبة لتنفيذ تلك السياسة وتتبع اللجنه الأولمبية المصرية جهاز الرياضة وكذلك الاتحادات الرياضية المصريـه ، ويعتبر جهاز الرياضة هو الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لهما.

لجهاز الرياضة حق الإشراف علـى اللجنـه الأولمبيـة وكذلـك الاتحادات الرياضية والتأكد من تنفيذهم سياسة المجلس الأعلـى للشـباب والرياضة وتحقيق أهدافة. (15 : 293 – 294)

2 /1 /18 وزارة الشباب (مرفق16)

وفقاً لقرار رئيس جمهورية مصر العربية – محمد حسنى مبارك – رقم (387 لسنة 1999) ،تهدف وزارة الشباب بمقتضى المادة الأولى من إنشائها على تحقيق الاهداف الأتية :

1- توفير فرص النمو المتكامل للنشئ والشباب .

2- الإرتقاء بالمستوى الصحى والنفسى والإجتماعى لهم .

3- دعم وتأصيل القيم الروحية والخلق الأجتماعى والسلوك الديمقراطى .

4- تنظيم إستثمار أوقات الفراغ للشباب .

5- تشجيع روح المبادرة والأبتكار .

6- استغلال الطاقات لدى النشئ والشباب بما يكفل تكوين المواطن جسمياً وعقلياً وخلقياً وثقافياً وفى إطار السياسة العامة للدولة .

1/18/1/2 اختصاصات وزارة الشباب

وتختص وزارة الشباب بمتضى المادة الثانية من قرار إنشائها فى سبيل تحقيق أهدافها بما يأتى :

1- رسم السياسة العامة لرعاية النشئ والشباب فى مراحل نموه المتتالية ومختلف قطاعاته لكلا الجنسين ، ووضع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه السياســـه والعمل على تنسيق المشروعات الموضوعة فى هذا الشأن وتكامـــلها بيـــن الـــوزارات والأجهزة والهيئات المعنية بشئون النشئ والشباب والرياضة فى جميع المستويات .

2- وضع الخطط والبرامج والمشروعات الداخلة فى نطاق السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذ ذات المستوى القومى منها والمشروعات الجديدة التجريبية وعلى الأخص ما يتعلق بتأهيل القيادات الشابه والأشراف على تنظيم العروض الشبابية والرياضية والمهرجانات والأحتفالات وتنظيم المسابقات فى مختلف المناسبات الدينية والقومية .

3- تقدير التمويل اللازم لتنفيذ خطط ومشروعات وبرامج رعاية النشئ والشباب والرياضة على مستويات القومية والمركزية والمحلية الحكومية والأهلية ، ووضع المعايير اللازمة لترشيد الأنفاق وتقييم العائد منه فى ضوء الاولويات والأهداف المحددة .

4- وضع سياسة تمثيل جمهورية مصر العربية فى الخارج فى مجالات أنشطة النشئ والشباب والرياضة ، وتنظيم سفر النشئ والشباب والرياضيين والعاملين إلى الخارج تنفيذا لهذه السياسة وتنظيم وتنمية علاقات النشئ والشباب الخارجية ورعاية المبعوثين فى هذه المجالات

5- متابعة وتقييم ما يتقرر تنفيذه من خطط ومشروعات وبرامج وخدمات شبابية ورياضية على جميع المستويات بالتعاون مع الاجهزة والهيئات المعنية القومية والمركزية والمحلية الحكومية والأهلية .

6- تنظيم الجوائز والحوافز وغيرها من وسائل التشجيع المادية والأدبية للنشئ والشباب فى مجال إختصاص الوزارة .

7- إقتراح التشريعات المتعلقة بالنشئ والشباب والرياضة .

19/1/2 المجلس القومى للشباب والرياضة (تابع مرفق 16)

هو المجلس الذى أُنشئ بمقتضى نص المادة الثالثة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية – محمد حسنى مبارك – رقم (387 لسنة1999)، ويتولى هذا المجلس التنسيق بين الوزارات المعنية بالشباب والرياضة ، ويكون برئاسة وزير الشباب ، وقد حلَ هذا المجلس منذ إنشائه محل "المجلس الأعلى للشباب والرياضة " .

ومما هو جدير بالذكر أن " المجلس الأعلى للشباب والرياضة " قد أنشئ بمقتضى قرار رئيس جمهورية مصر العربية –محمد أنور السادات– رقم (497 لسنة 1979) ، على أن يكون مقره مدينة القاهرة (العاصمة)، ويعتبر هذا المجلس هو جهة التخطيط المركزى لجميع الهيئات (الجمعيات الأهلية) الخاصة للشباب والرياضة ، وكان " المجلس الأعلى للشباب والرياضة " قد حَلَ مكان المجلس الذى كان يطلق عليه أسم "المجلس الأعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية " والذى أنشئ فى عام (1956)، وذلك بمقتضى قرار رئيسس جمهورية مصر العربية –جمال عبدالناصر– رقم (197 لسنة 1956) والذى أُعطى قوة القانون حتى عام 1979 وهو العام الذى أنشئ فيه " المجلس الأعلى للشباب والرياضة "

20/ 1/ 2 علاقة المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالاتحادات الرياضية الأولمبية(المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً)

أنشأت الدوله المجلس الاعلى للشباب والرياضة ليساعدها فى تحقيق فلسفتها فى تربية النشىء والشباب ، وذلك عن طريق الانشطه

المختارة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية ثم عهد المجلس الاعلى للشباب والرياضة بشئون الرياضة الى جهاز الرياضة كأحد أجهزة المجلس الوظيفيه التىتعاونه فى تحقيق اهدافه ، وقد أخذ جهاز الرياضة كافة الصلاحيات التى تخول له ذلك.

واصبحت الاتحادات الاولمبية تقع تحت الاشراف الادارى والفنى من قبل جهاز الرياضة مع إعطائه الحق فى الموافقة على إنشاء الاتحادات الرياضية الجديدة وقد أعطى قانون الهيئات الرياضية كافة الصلاحيات لكل اتحاد رياضى فى ممارسة اختصاصاته وترك له السلطات الكاملة التى تساعده على العمل بجديه.

واحتفظ قانون الهيئات الرياضية لجهاز الرياضة واللجنة الاولمبية بحق الاشراف على الاتحادات الرياضية الاولمبية ، وذلك نظراً لان أغلب هذه الاتحادات تشترك فى دورات وبطولات أولمبية وعالمية وقارية وإقليمية ويتعلق الاشتراك فيها بالتمثيل المشرف الذى تقوم اللجنه الاولمبية بوضع ملامحه قبل كل دورة او بطوله اولمبية اوعالمية او اقليمية اوقارية وتعتبر الجمعية العمومية هى اعلى سلطه فى الاتحادات الرياضية وهى ايضا التى تقوم بإنتخاب اعضاء مجلس ادارته وكذلك لها الحق الكامل فى محاسبة مجلس الادارة من كافة النواحى سواء الفنية او الادارية ولكنها لم تستطع القيام بهذا الدور بالشكل المناسب.

وبذلك يتضح ان الاتحادات الرياضية هى أحد أهم الهيئات الاهلية التى تساعد الدوله فى تحقيق فلسفتها من الرياضة وهذه الاتحادات تعمل

وفقـاً لذلـك مـع اشـراف جهاز الرياضة واللجنه الاولمبية على الفرق الرياضية خاصة أثناء البطولات والدورات المختلفة مع ترك الحق الكامل للجمعية العمومية لكل اتحاد فى محاسبة الاتحادات من جميع الجوانب.

ولمـا كـانت الرياضـة تنـتعش وتتكمش وفقاً لنشاط الاتحادات الرياضية الأولمبية كان من الواجب على جهاز الرياضة الاستمرارية فى متابعـتها وتقويمهـا ليقف على أسباب تعثر الرياضة فى جمهورية مصر العربية.

2 /1 /21 اللجنه الاولمبية المصرية :

ماهية اللجنه الاولمبية المصرية "هيئة رياضية تتكون من اتحادات اللعبات الرياضية التى تدير اللعبات المدرجه فى البرنامج الاولمبى، بغية تنظيم النشاط الرياضى الاولمبى فى جمهورية مصر العربية ، وتنسيق هذا النشـاط بيـن مختـلف الاتحادات فى حدود السياسة العامه التى يضعها المجلس القومى للرياضة .

وتعتـبر اللجـنه الاولمبية من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، ومقـرها مدينة القاهرة ، ويكون لها الشخضية الاعتبارية وهى التى تمثل الجمهورية فى الدورات الاولمبية والعالمية والقارية والاقليمية سواء اقيمت داخـل الجمهوريـة او خارجها وقد أعيد شهر نظامها الاساسى بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً)وفقاً لاحكام القانون رقم 77 لسنة 1975. (12 : 52 – 53)

وتـــتكون اللجـــنه الاولمبية من (24) اتحاداً رياضياً وتخضع هذه الاتحـــادات للاشـــراف الفـــنى من قبل اللجنه الاولمبية خاصة اثناء اقامة الـــدورات والبطولات الاولمبية والعالمية والقارية والاقليمية سواء اقيمت داخل الجمهورية او خارجها ، وتخضع اللجنة الاولمبية للاشراف الادارى مـــن قـــبل جهاز الرياضة وتباشر اللجنه الاولمبية اختصاصاتها فى حدود الساســـية العامـــة للدوـــله والتخطيط الذى يضعه المجلس الاعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً) .

1/ 21/ 1/ 2 اهداف اللجنة الاولمبية المصرية :

تباشر اللجنه الاولمبية المصرية الاختصاصات الاتيه:

1- رعاية الحركة الاولمبية فى جمهورية مصر العربية والمحافظه على القواعد والمبادىء الاولمبية وحماية الهواية.

2- تنظيم الدورات واللقاءات الاولمبية والعالمية والقارية والاقليمية اذا ماتقرر اقامتها فى جمهورية مصر العربية وذلك طبقاً للقواعد والنظم الاولمبية والدوليه.

3- الاشـــراف عـــلى اعداد الفرق التىتقرر اللجنة اشتراكها فى الدورات الاولمـــبية والعالمية والقارية والاقليمية واختيار ممثلى الجمهورية فى هـــذه الـــدورات طـــبقاً للقواعد والانظمه المقررة فى اللجنه الاولمبية الدوليـــة ولجـــان الدورات العالمية والاقليمية والقارية واقتراح تمثيل الاتحـــادات فى الاشـــتراك فى المؤتمـــرات والاجتماعات الدوليه او العالمية او القارية او الاقليمية واعتمادها من الجهة الادارية المركزية.

4- الاشـــتراك مـــع الاتحـــادات الرياضية الاولمبية فى وضع برامجها الخاصـــة بالمقـــابلات مع الفرق الاجنبية سواء داخل الجمهورية او خارجها.

5- الاشـــتراك مـــع الاتحـــادات الرياضية الاولمبية فى وضع برامجها الخاصة بالنشاط الاولمبى او الاقليمى.

6- الاذن باستعمال اسم اللجنه و الشارة الاولمبية وفقاً للشروط الاوضاع التى تحددها لذلك.(12 : 52 – 53)

2 /1 /22 الاتحادالرياضى :

" هـــو الهيئة المسئولة عن ادارة شئون لعبة معينة فى الدوله من جميـــع الـــنواحى الفـــنية والادارية والمالية ، والعمل على نشرها ورفع مســـتواها الفنى ، ويعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، وتكون له شخصيته الاعتبارية" . (12 : 27)

2 /1 /22 /1 الاهدافوالاختصاصات :

1- وضـــع السياســـة العامـــه الـــتى تحقق نشر اللعبة ورفع مستواها فى جمهروية مصر العربية.

2- ادارة شئون اللعبة من جميع النواحى الفنية والادارية والمالية.

3- إدارة شئون التدريب والمدربين والعمل على رفع مستواهم.

4- الحفـــاظ على القواعد والمبادىء الدوليه للعبة وحماية الهواية والنظم الخاصة بها ، وادارة الاحتراف فى حدود القواعد التى يضعها الاتحاد الدولى.

5- تـــنظيم الـــبطولات العامـــه بجمهورية مصر العربية ووضع القواعد والمبادىء الخاصة بهذا التنظيم.

6- إعـــداد الفرق الاهلية التى تمثل جمهورية مصر العربية فى الدورات الاولمبية والقارية والاقليمية والدوليه والتوجيه والرقابة على اعدادها .

7- تنظيم البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات المختلفة لبحث امور اللعبة ومشكلاتها واعداد مراكز التدريب.

8- الاذن للهيـــئات الاعضـــاء بالاشـــتراك بفرقها مع الفرق الاجنبية فى المـــباريات التى تقام داخل جمهورية مصر العربية أوخارجها وادارة هذه المباريات اذا اقيمت فى جمهورية مصر العربية وذلك بعد موافقة اللجنه الاولمبية المصرية .

9- تنسيق الجهود بين مختلف الهيئات الاعضاء فى الاتحاد.

10- أسداء النصح والمشورة للهيئات الاعضاء والعمل على علاج ماقد ينشأ بينها من مشكلات.

11- تمثيل جمهورية مصر العربية فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية وتـــنظيم هذه المؤتمرات او الاجتماعات اذا ماأقيمت داخلياً بعد موافقة اللجنه الاوليمبية المصرية.

12- تـــنظيم المســـابقات والمباريات بين الهيئات الاعضاء ومنح القاب الجدارة والجوائز فى هذه المسابقات.

13- اعـــتماد تســـجيل اللاعـــبين فى الهيـــئات الاعضاء وتمثيلها فى مسابقاتها وذلك فى حدود اللوائح والنظم الخاصة بالاتحادات الدوليه.

14- إدارة وتـــنظيم الاستغناء عن اللاعبين وإنتقالاتهم الى أندية اخرى داخل جمهورية مصر العربية او خارجها.

15- اعداد مشروع الموازنه السنوية للاتحاد.

16- دعوة الجمعيات العمومية العادية أو غير العاديه الى الانعقاد وتنفيذ قرارتها.

17- اعتماد قرارات المكتب التنفيذى.

18- تعيين الموظفين الفنيين وغيرهم من العاملين بالاتحاد .

19- الفصـــل فى الشـــكاوى والاحـــتجاجات التى تقدم اليه من الهيئات الاعضاء بالاتحاد وفقاً للائحه الموضوعة خصيصاً لهذا الغرض.

20- وضـــع أو ســـن مايراه الاتحاد مناسباً من لوائح وقواعد وقوانين يمكن بموجبها تنظيم العمل بالاتحاد من جميع النواحى الفنية والادارية والمالية على ان تعرض على الجمعية العمومية للاتحاد فى أول أجتماع لها للموافقة عليها واعتمادها. (15 : 66 – 67)

2/ 22/ 1/ 2 الموارد المالية للاتحادات الرياضية :

1- اشتراكات الاعضاء.

2- حصيلة ايرادات المباريات.

3- حصيلة ايرادات الحفلات.

4- حصيلة ايرادات منتجات الهيئة

5- الاعلانات

6- التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة الجهة الادارية المختصة .

7- فوائد الودائع بالبنوك ان وجدت.

8- رسوم دورات اعداد وصقل القاده.

9- رسوم امتحانات القاده المعينة والتطوعية والكشف الطبى.

10- رسوم انتقالات البعثات للمشاركات الخارجية.

11- الجزاءات ورسوم الإحتجاجات .

12- اى رسوم اخرى يقرها مجلس الادارة وتوافق عليها الجهة الادارية المختصة بشرط ان ترتبط بنشاطه واعمال الاتحاد وفروعه.

13- الايرادات الاخرى التى توافق عليها الجهة الادارية المختصة.

(107 : 15)

2 /1 /22 /3 مناطق الاتحادات الرياضية :

تكون للاتحادات الرياضية مناطق مختلفة فى جميع انحاء الجمهورية حسب نشاط اللعبة ، ويجب على مجلس ادارة الاتحاد ان يصدر قراراً بتكوين منطقة اللعبة التى يديرها فى كل محافظه اذا كان عدد الهيئات والاندية الرياضية ومراكز الشباب الاعضاء بالاتحاد بهذه المحافظه سبعة فأكثر ، أما اذا كان عددها أقل من ذلك فيجوز له تكوين المنطقة بالمحافظه او ضم تلك الاندية والهيئات والمراكز التى المنطقة القائمه بالمحافظه المجاورة ، وتباشر مناطق الاتحاد اختصاصاتها فى

حـــدود السياســـة الفنية والادارية والمالية التىيضعها مجلس ادارة الاتحاد والجهة الادارية المختصة.

وتخضـــع مـــناطق الاتحـــاد الرياضـــى لاشراف الجهة الادارية المختصة من كافة النواحى ، ولهذه الجهة فى سبيل تحقيق ذلك التأكد من عـــدم مخالفـــة المنطقة لسياسة الجهة الادارية المركزية المختصة (جهاز الرياضـــة ســـابقاً) وسياسة الاتحاد المختص ولها فى سبيل ذلك الاطلاع عـــلى جميع الدفاتر الخاصة بالمنطقة وسجلاتها ومستنداتها ومتابعه اوجه نشاطاتها المختلفة. (15 : 82 – 84)

2 /1 /22 /4 أنواع الاتحادات الرياضية:

تتـــنوع الاتحـــادات الرياضـــية مابين الاتحادات الاولمبية وغير الاولمبية والنوعية ، حيث بلغ عدد الاتحادات الاولمبية (موضوع البحث) (22) اتحـــاداً رياضياً فى حين بلغ عدد الاتحادات غير الاولمبية (18) اتحاداً وايضا فالاتحادات النوعية تضم خمسه اتحادات رياضية.

2 /1 /22 /4 /1 الاتحادات الرياضية الاولمبية :

وهـــذه الاتحـــادات هى الـــتى لها الحق فى الاشتراك فى اللجنه الاوليمـــبية المصرية ، وكذلك الاشتراك فى الدورات الاولمبية بعد موافقة اللجنه الاولمبية المصرية ، وكذلك الجهة الادارية المختصة.

وتخضع الفرق الرياضية لهذه الاتحادات لاشراف اللجنه الاولمبية خاصـــة اثناء الدورات والبطولات الاولمبية والعالمية والقاريه والاقليميه سواء اقيمت داخل جمهورية مصر العربية او خارجها. (15 : 80)

وفيمـــا يلى الاتحادات الرياضية المصرية المدرجة فى البرنامج الاولمبي وهى :

التجديف	العاب القوى	السباحة
الدراجات	كرة القدم	الملاكمه
كرة السلة	السلاح	رفع الاثقال
المصارعة	الجمباز	الهوكى
الفروسية	الكرة الطائرة	الرماية
اليخوت والانزلاق على الماء	كرة اليد	الجودو
الخماسى الحديث	التنس	تنس الطاوله
التايكوندو	الريشة الطائرة	
الرماية بالقوس و السهم		

2 /1 /23 التمويل الرياضى :

المال هو عصب الهيئات وهو الذى يساعدها على تحقيق اهدافها، اذا انـــه لن تتحقق سبل النجاح لهذه الهيئات الا اذا هيئنا لها الموارد المالية اللازمه لادارة انشطتها ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوه.

ويعتبر التمويل امر حيوى وجوهرى فى مختلف الهيئات اذا يجب عليها او مايجب ان تعد لنفسها خطه تمويلية سليمة ، تتضمن توفير القدر الكافى من حجم ومصادر رأس المال التى تتيح لها اتخاذ قراراتها بحرية تامه. (56 : 77) ، (52 : 269)

ومـــن ثـــم فـــإن التمويل عملية شبة تلقائية ، تقوم بها المنظمه ، وتســـعى الى الحصول على الاموال (توفير الميزانيات اللازمه) لتحقيق الاهداف المرجوه . (32 : 18)

ومن هنا نجد ان اهم المشاكل الموجوده فى المجال الرياضى حالياً هى قـــلة المصادر التمويلية والتى تؤثر بالسلب علىاتاحه الفرص للهيئات الرياضـــية بمختـــلف انواعهـــا على تحقيق اهدافها وتنفيذ برامجها ولهذا فمشـــكلة الـــتمويل فى الرياضة من أكبرالمشاكل المؤثرة الى تواجه القاده والمســـئولين الرياضيين فى الوقت الحالى ، والتمويل الرياضى بمفهومه العـــام هـــو مجمـــوع المـــوارد المالية والعينية التى تحصل عليها الهيئة الرياضية سواء كانت ايرادات ذاتيه او تبرعات اهلية او اعانات حكومية.

وتختـــلف مصـــادر التمويل الخاصة بالهيئات الرياضية مابين تمويل ذاتى اوأهلى او حكومى.

2 /1 /23/ 1 /1 مصادرالتمويل الرياضى :

- التمويل الحكومى .
- التمويل الأهلى .
- التمويل الذاتى .
- التمويل المشترك .

2 /1 /23/ 1 /1 /1 التمويل الحكومى .

هـــو كل الاعانات المالية والعينية التى يدعم بها الهيئة الرياضية عـــن طـــريق الهيئات اوالمؤسسات الحكومية التى تمتلكها الدوله وخاصة المجـــلس القـــومى للشباب والرياضة ، سواء كانت مباشرة مثل الاعانات

المالية السنوية او الانشائية او المرتبطه بظروف معينه او مكافآت لبعض الفـــرق الرياضية المتميزة او ملابس وادوات واجهزة خاصة بنشاط الهيئة اوكانت غير مباشرة مثل الاعفاءات والتخفيضات المقررة للهيئة الرياضية بقـــانون أو بقـــرار وزارى أوغيرها من اشكال الاعانات الحكومية التى يصعب حصرها لتعددها واختلافها.

2/ 1/ 23/ 1/ 2 **التمويل الاهلى**:

هـــو كل التبرعات المالية والعينية التى تأتى للهيئة الرياضية عن طـــريق الافراد أوالشركات او المؤسسات من داخل مصر أو من خارجها بعـــد موافقـــة الجهة الادارية سواء كانت اموالاً سائلة او ودائع تدر عائداً مادياً أو وصايا أوهبات أو انشاءات أو اصلاح بعض المنشآت والملاعب وانمـــرافق أوعقـــارات أو اراضـــى أو استضافة فريق من فرق الهيئة او ملابـــس أو ادوات أو اجهـــزة خاصة بنشاط الهيئة أوغيرها من مصادر التبرعات الاهلية التى يصعب حصرها لتعددها واختلافها من هيئة رياضية لاخرى.

2/ 1/ 23/ 1/ 3 **التمويل الذاتى**:

هو كل الايرادات التى تحققها الهيئة الرياضية عن طريق استثمار مـــرافقها أو منشآتها أو نشاطاتها سواء كان ذلك من حصائل الاشتراكات السنوية للاعضاء بالهيئة أو رسوم العضوية أو بيع تذاكر دخول المباريات الرياضية التى تنظمها الهيئة لفرقها الرياضية أو دخل الحفلات التى تقيمها الهيئة أو ايجار منشآتها أو عائدات الودائع المالية (اوراق مالية – اسهم – سندات) التى تمتلكها أو المقابل المالى لاستخدام شعار الهيئة اوغيرها من

مصادر الايرادات الذاتية التى يصعب حصرها لتعددها واختلافها من هيئة رياضية لاخرى.

* **أهم صور التمويل الذاتى .**

- الاستثمار.

- التسويق.

أولا- الاستثمار :

1- المعنى اللفظى للاستثمار

الاستثمار فى اللغة العربية مشتق من الثمر أى حمل الشجر والثمر هـــو المال والولد والثمر هو الذهب والفضه والمال المثمر وثمر ماله أى نماه ويقال " ثمر الله مالك " أى كثرة "وثمر الرجل " أى كثر ماله ، والعقل المـــثمر عقل المسلم ، والعقل العقيم عقل الكافر ، واستثمار مصدر الفعل استثمر الدال على الطلب ، أى أن الاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.(87:58)

2- مفهوم الأستثمار :

من خلال التعاريف السابقة للاستثمار ومن دراسة المعنى اللفظى للاستثمار نجد أن الاستثمار هو عمل هدفه زياده رأس مال الفرد أو زيادة مـــوارده عـــن طـــريق تشغيل ماله او استغلاله بهدف زيادته أى وظيفة الاستثمار هى تشغيل الاصول بهدف زيادة هذه الاصول.

والاستثمار من وجه نظر الفرد يتمثل فى تحويل النقود الى اصل يدر (يعطى) عائداً سواء كان هذا الاصل من انتاج فترات سابقة او اصلاً جديداً. (3 : 325)

ومن هنا نجد أن من اهم مميزات الاستثمار هو تشغيل واستغلال المـــال ويبقى السؤال اين يتم تشغيل واستغلال هذا المال؟ والاجابة تتضح فى أن الفرد الذى يقوم باستثمار ماله (المستثمر) يختار احد المجالات التى يرى فيه ان هذا المجال يعطيه الفرصة لزيادة رأس ماله بصورة أكبر عن أى مجال أخر .

3- مجالات الاستثمار

تعـــددت مجـــالات الاستثمار المختلفة فى جمهورية مصر العربية وهـــذه المجـــالات تكون لها محددات خاصة تعمل على تنظيمها بصورة سليمة وقانونية وهذه المحددات هى التىتعطيها القوة الدافعة للاستمرار فى هذه المجالات من أجل استقرار عملية التنمية.

ولمـــا كان هدف الدوله من فتح مجال الاستثمار امام المستثمرين هو تحقيق التنمية الاقتصاديه والاجتماعية فى اطار السياسة العامه للدوله وفى حـــدود خطـــتها القومية لهذا كان على الدوله وضع تشريع يحدد هذه المجالات ولهذا لم يترك القانون المصرى المجال مفتوحاً امام المستثمرين فى أى نشاط كان وإنما قصد ان يقتصر النشاط على المشروعات التىتخدم التـــنمية والتى تتطلب خبرات عالية فى مجالات تتصف بالتطور الحديث السريع. (70 : 15)

وقـد نص القانون (230 لسنة 1989) علي أن يكون مجالات الاستثمار هي:

- **الـزراعة** (استصـلاح واسـتزراع الأراضي البور والصحراوية - الأنشـطة اللازمة لاستصلاح الأراضي وجعلها قابلة للزراعة - استزراع الأراضي المستصلحة) .

- **الصناعة** (الأنشطة الصناعية المختلفة بما في ذلك التصنيع الزراعي ، ونشاط التعدين عدا التنقيب عن البترول واستخراجه) .

- **السياحة** (الأنشطة السياحية المختلفة) .

- **الإسـكان** (بـناء الوحدات السكنية في مختلف المستويات سواء بقصد الإيجار أو التمليك) .

- **الـتعمير** (إقامـة المـدن والمجـتمعات العمرانية الجديدة أو المناطق الصـناعية الجديـدة بمـا فـي ذلك تهيئة الأراضي وتجهيزها بالمرافق والخدمات الأساسية بغرض تقسيمها أو تقرير حق الانتفاع بها أو تأجيرها.

وقـد نصت المادة الأولي من القانون (230 لسنة 1989) الفقرة (ب) علي ما يلي :-

- سلطات مجلس الوزراء في إضافة مجالات أخري للاستثمار

ويشمل هذا القانون مجالات وأنشطة وردت علي وجه التحديد إلا أن هـذه الأنشطة والمجالات ليست مانعه بمعني أن يمكن النظر في قبول مشروعات في مجالات وأنشطه غير وارده بهذه المجالات متي كانت هذه الأنشطة ذات أهمية.

فمـــثلا تضـــمنت قوائـــم الأنشطة في مجال السياحة والنقل الـــبري والبحري ولم تتضمن النقل الجوي وقد قدم طلب بضم ذلك النشاط وأمكن الحصول علي موافقة مجلس الوزراء علي ضم نشاط النقل الجوي السياحي ضمن تلك القوائم . (78 : 33)

ومـــن خـــلال هذه الإضافة يمكن معاملة المجال الرياضي بالمـــثل فيمكـــن أن يقدم طلب عن طريق هيئة الاستثمار للتقدم إلي مجلس الوزراء للموافقة علي إضافة المجال الرياضي إلي مجالات الاســـتثمار وذلـــك لـــم تتضمنه " الفقرة ب " من المادة الأولي من القـــانون (230 لسنة 1989) ، علي أن من حق مجلس الوزراء إضـــافة مجالات أخري للاستثمار . ويقع علي الدولة دوراً هاماً في فـــرض معاملة المجال الرياضي كأحد المجالات الاستثمارية وأيضا توفير وتهيئة مناخ الاستثمار المناسب الذي يجعل المجال الرياضي من المجالات الجاذبة للاستثمار

4- العوامل التي تؤثر علي الاستثمار

أ- الاستقرار

ب- النظام القانونى والتنظيم

ج- البنية الأساسية

د- العمالة

هـــ- التمويل

و- موقف الرأى العام

أ- الاستقرار

أول وأهم ما يؤثر علي الاستثمار هو السياسات التي تتبعها الدولة سواء في المجال السياسي من حيث علاقتها مع الدول الأخرى وعلاقتها مع شعبها أو في المجالات الاقتصادية والمالية. فالاستثمار الذي يحقق فوائد اجتماعية هو الاستثمار طويل الأجل الذي لا يتبنى صفة رابحة ثم يختفي بعدها ، ومثل هذا الاستثمار المفيد لابد أن يطمئن إلي استقرار الأوضاع لفترة طويلة ولا ياتي هذا الاطمئنان إذا كانت الدولة في نزاعات مستمرة مع جيرانها أو مع قطاعات كبيرة مع شعبها أو لم تلوح سياستها باستقرار الأوضاع وبتشجيع المستثمرين أو اعتمدت علي التدخل المستمر من جانب الحكومة . (1 : 120)

ومن هنا فإن أول مايهم المستثمر عند دخوله المجال الرياضي هو الشعور بالاستقرار سواء باستقرار الأوضاع داخل الهيئات ، وأيضا مدي التدخل الحكومي وسيطرته في المجال الرياضي كل هذا يمكن أن يعطي الانطباع سواء بالإيجاب أو السلب تجاه المجال الرياضي وبالتالي يكون له تأثيره علي اتخاذ قرار الاستثمار.

ب- النظام القانونى والتنظيم

بالإضافة لما سبق ذكره من مدي تأثير الاستقرار بالنسبة للدولة فلا بد من وجود النظام القانونى والتنظيمي الذي يقوي ويدعم هذه السياسات المستقرة سواء بالقواعد والإجراءات والتي تكون بمثابة نظاما مساعدا للاستثمار ، ولهذا فيجب وضع قواعد واضحة

ومعـــروفة وغيـــر مـــبالغ فيهـــا تستهدف حماية المستثمر والعقود والمعـــاملات بين الأطراف وأيضا وضع نظام قضائي يساعد علي حسم المنازعات بسرعة وعدالة . (1 :121)

ويعتبر النظام القانوني الدعامة التي يستند إليها أي مستثمر لممارسة نشاطه حيث لا يمكن للمستثمر أن يمارس نشاطه دون أداة تشريعية أو قانونية تحدد نشاطه وأهدافه حتى لا يتعرض لمنازعات وإشكالات قانونية تؤدي لتعثر أعماله (56 : 77)

ومن خلال معرفة مدي أهمية وجود نظام قانوني وتنظيمي نجـــد أن المستثمر قبل دخوله في المجال الرياضي يقوم بدراسة ما نـــص عـــليه القانون من حيث شرعية الاستثمار في هذا المجال ، وأيضـــا معـــرفة مـــا هي السياسات والإجراءات المتبعة داخل هذا المجال ، ومن ثم معرفة كيفية الوصول إلي القرار الصحيح والسليم أن حدثـــت بعـــض المشكلات أو وجدت بعض العقبات ، ومن هنا فيجـــب أن يدعـــم ويساند القانون المجال الرياضي بصفة عامة من حيـــث وجـــود التشـــريعات وأيضـــا من حيث تنظيم العلاقات بين الأطراف المشتركة في مجال الاستثمار الرياضي .

ج- البنية الاساسية

يحـــتاج الاســـتثمار الناجح إلي بنية أساسية كافية من حيث نوعيـــتها وتكـــاليف اســـتخدامها وأيضا مدي تطابق وتوافق البنية الأساسية مع ما يتمناه ويحتاجه المستثمر.(1 : 123) .

ولهـــذا فمن ضمن العوامل التي تؤثر علي المستثمر لإتخاذ قرار الاستثمار في المجال الرياضي هي عدد الملاعب – اللاعبين

– المستوي الفني – النظام الإداري – الأدوات – الإمكانات – وعي الجماهير – الإقبال الجماهيري كل هذه العناصر يمكن أن تمثل عناصر البنية الأساسية بالنسبة للمجال الرياضي والتي من خلالها يمكن للمستثمر أن يعرف مدي ثبات واستقرار هذا المجال ومن ثم التنبؤ بنسبة النجاح فيه.

د- العمالة

والعمالة هم الأفراد القائمين بالعمل في المجال الإستثماري سواء عمال أو رؤساء (قيادات) ، ومن هذا فيجب أن يكون مستوي العمال مرتفع حتى يضمن استمرار العمل بأحسن صورة وأيضا مستوي خبرة القادة التي تضمن حسن التحكم والسيطرة واتخاذ القرار السليم أثناء حدوث المشاكل .(1 : 123)

بالنسبة للمجال الرياضي فيجب أن يطمئن المستثمر إلي المستوي الذي سوف يتعامل معه سواء مع متخصصين في الرياضة أو الاستثمار ، ومعرفة كفاءة وخبرة كلاً مهم في هذا المجال ومدي درايتهم ومعرفتهم بما يستحدث في هذا المجال ، وبالتالي قدرتهم علي التغير حسب ما يتطلبه العمل ومن هنا فيجب أن يشعر المستثمر أن العاملين في المجال الرياضي (مدرب – لاعب – ممارس – إداري مسئول) ذو كفاءة عالية وخبرة كبيرة تضمن له الاستقرار والاستمرار والنجاح .

هـ- التمويل

يأتي بعد ذلك قدرة المستثمر علي التمويل فتوجد بعض المشروعات الاستثمارية التي يفضل المستثمر أن يكون تمويلها منه

شخصيا ، وأخري يكون بالاشتراك مع أفراد آخرين أو مع أي من مصادر التمويل المختلفة ، ومن خلال دراسة دور الجانب التمويلى نجد أن معظمها يضع بعض الشروط الخاصة بفترة السداد أو سعر الفائدة علي القروض المستحقة ، وبذلك يجب أن تكون هذه الشروط ميسـرة إلي حد ما حتى تساعد المستثمر علي إتخاذ قرار الاستثمار وليس العكس أن تعوقه عن الاستثمار . (1 : 125)

وفي المجال الرياضي نجد أن التمويل يلعب دورا هام جداً ولكـن يمكـن أن يقابل المستثمر مشكلة في الحصول علي التمويل الـلازم أو القروض اللازمة من المؤسسات المالية ، وذلك لأن هذه المؤسسـات تجـد صعوبة في إتاحة القروض لمثل هذا النوع من المشـروعات الاستثمارية ، نظرا لعدم معرفة طبيعة المجال أو لقلة الخبرة أو لصعوبة التحكم في العناصر المؤثرة علي هذا النوع من الاسـتثمار ولكن ما يجب ذكره وتأكيده أن المجال الرياضي يعتبر مـن أقـوي المجـالات والتي تحقق أرباح عالية نظرا لكثرة عدد المستفيدين منها والعاملين بها وأيضا الصناعات المغذية لها.

و- موقف الرأي العام

وفـي الـنهاية فإن مناخ الاستثمار الجيد يفترض مع توافر العناصـر السابقة وأن الرأي العام في الدولة يرحب بالاستثمارات الخاصة ويري فيها الأمل في زيادة فرص العمل وأيضا في إنطلاق التنمية في جميع المجالات ، والملاحظ أنه بينما كان القطاع الخاص في مصر مسئولا عن خلق ثلاث فرص عمل مقابل كل فرصة عمل واحـدة أنشأها القطاع العام في الفترة من(1982 وحتى 1992)

مـــازالت الثقافة العامة في مصر وكتابات الكثيرين من المثقفين فيها تصور القطاع الخاص علي أنه مجموعة من المغامرين وما تتضمنه الصـــحف من قصص حول المستثمرين الذين يلجأون إلي الأساليب غيـــر الشرعية ، بينما يندر أن تقرأ فيها عن المشروعات الناجحة التي تحترم القانون وتدفع الضرائب وتفيد الاقتصاد وخطط التنمية، وفـــي هذا الوضع يرى الكثيرون السلامة بإبقاء أموالهم في الخارج أو بإيداعهـــــا لـــدي البـــنوك يجـــنون فوائدها العالية ولا يدفعون الضرائب (1 : 125) .

وبالنســـبة للمجال الرياضي فيجب أن يسير الرأي العام في اتجاهين ، **الاتجاه الأول** هو معرفة أهمية الدور الحقيقي والحضاري الـــذي يمكن أن تلعبه الرياضة من حيث التنمية سواء علي مستوي الممارســـة العامة أو علي المستوي التنافسي ويعتبر هذا الاتجاه هو الأســـاس الـــذي يقـــوم عـــليه ، **الاتجاه الثاني** وهو الوعي بأهمية الاســـتثمار وتأثيره في جميع المجالات وبالتالي تأثيره علي المجال الرياضـــي ســـواء فـــي زيـــادة الدخل أو في رفع المستوي الفني للممارســـين ، أو زيـــادة فعالية الدور الذي تلعبه الرياضة بالنسبة للتنمية الشاملة للمجتمع ، وهنا يظهر الدور المتبادل في مدي اسهام الرياضة علي الاستثمار ، وبالتالي علي الاقتصاد وأيضا مدي إسهام الاقتصاد و الاستثمار في رفع مستوي الرياضة ، وأيضا حمل عبء عن كاهل الدولة للتنمية الرياضية بالنسبة للمجتمع .

5- العقبات التي تواجه الاستثمار .

تقابل نمو الاستثمارات بصفة عامة العديد من المشاكل سواء بالنسبة للاستثمارات القومية أو الخاصة رغم أن قوانين وتشريعات الاستثمار في مصر قد توحدت في القانون (230 لسنة 1989) لكافة المجالات ، ومن أهم المشاكل والعقبات التى تعترض الاستثمار الخاص فى مصر ما يلى :

ا- المعوقات الإدارية والإجرائية .

ب المعوقات الاقتصادية .

ج- المعوقات السياسية .

د- المعوقات الإعلامية والترويجية .

أ- المعوقات الإدارية والإجرائية

وتتمثل في تعدد الهيئات والجهات التي يجب أن يتردد عليها المستثمر للحصول علي الترخيص بالاستثمار ، بالإضافة إلي تعدد الأوراق المطلوبة لكل جهه والتعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر نتيجة عدم إدراك مواد ونصوص وقوانين ولوائح الاستثمار ، وهي في النهاية تعطل وتعوق تنفيذ وإنشاء المشروعات.

ب- المعوقات الاقتصادية

وترتبط بالمناخ الاستثماري في الدولة من حيث المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية ودرجة الاستقرار الاقتصادي واستقرار المستوي العام للأسعار وحدود الضرائب وضمان الاستثمار وتحويل الأرباح ورأس المال للخارج ، وتعتبر المحددات

التمويـــلية ضمن المحددات الاقتصادية خاصة في المشروعات التي تحتاج إلي التمويل بدرجة كبيرة فالحصول علي قروض يحتاج إلي ضمانات كافية (رهن المشروع – أرض – عقارات) .

ج- المعوقات السياسية

تعتـــبر هذه العقبة من العقبات الهامة التي تؤثر علي المناخ الاســـتثماري لـــلدولة خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي والعربي . فكـــثيرا مـــا تؤثـــر العلاقـــات السياسية بين الدول علي العلاقات الاقتصـــادية بيـــنها فـــتوقفها ، وقد تذهب إلي أبعد من ذلك فتلغي اتفاقيـــات ســـبق اتخاذهـــا ، ولذلك يجب الفصل التام بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية وتوفير الضمانات الكافية للاستثمار خاصـــة وأن معظم الضمانات القانونية المتوفرة مصدرها تشريعات محلية داخلية تكون عرضه للتعديل والتبديل من طرف واحد.

د- المعوقات الإعلامية والترويجية

ومـــنها عدم الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة وعدم توفير البيانات والمعلومات التي تهم المستثمر ويحتاج إليها في اتخاذ قراره الاستثماري ، وعدم معرفة المستثمر بالمزايا الاستثمارية التي تمنحها الدولة وعن المناخ الاستثماري بها.

وينشـــأ ذلـــك مـــن عـــدم الاهـــتمام بالإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها بالداخل والخارج وتسهيل حصول المســـتثمر علي المعلومات التي يطلبها واللازمة لدراسات الجدوى لمشروعه الاستثمارى (31 123 – 125) .

ثانياً :التسويق .

1 – ماهية التسويق

تحـــتل وظيفـــة التســـويق أهمية خاصة مقارنة بغيرها من الوظـــائف الأخرى في منظمات الأعمال علي اختلاف أنواعها في العصر الحديث . ويرجع ذلك إلي طبيعة المسئوليات التي أصبحت مـــلقاه عـــلي عاتق هذه الوظيفة وإلي الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف هذه المنظمات من حيث الاستمرار والنمو.(36 5).

ويمـــثل التسويق أحد الوظائف الأساسية التي تقوم بها إدارة أي مشـــروع اقتصادي ، من أجل تحقيق الهدف الذي أقيم من أجله المشروع . (31: 5).

ويمكـــن تعـــريف التسويق علي النحو التالي ووفقا لما تراه جمعية التسويق الأمريكية حيث تشير للتسويق علي أنه:-

- التسويق نشاط من أنشطة المنشآت .
- التسويق مجموعة من أنشطة المنشآت المتعلق ببعضها البعض.
- التسويق ظاهرة تحقق التنسيق والتكامل في سياسة المنشأة .
- التسويق عملية اقتصادية .
- التسويق عبارة عن هيكل من المؤسسات .
- التسويق عملية تبادل أو نقل ملكية السلع .
- التسويق هو خلق المنافع الزمنية والمكانية والحيازية .
- التسويق عملية توفيق بين الطلب والعرض .

من خلال ما سبق فإن الجمعية الأمريكية تعرف التسويق علي أنه :

" نشاط الأعمال الذي يوجه إنسياب السلع والخدمات من المنتج إلي المستهلك أو المستعمل " . (36 : 13)

ويشير حسن محمد وآخرون (1996) إلي أن التسويق هو "العمـــلية التي تتم بها التوفيق بين السلع والأسواق وعن طريقها يتم انتقال الملكية " (24: 10)

ومـــن خـــلال الـــتعاريف السابقة يمكننا استخلاص بعض الصفات والخصائص الأساسية التي تميز دراسات التسويق أهمها:

- دراســـات التســـويق تتصـــف بالانتظام والاستمرار بمعني أنها تخضع لأسلوب التخطيط والأسلوب العلمي في البحث والدراسة.
- دراســـات التسويق تتصف بالموضوعية ، بمعني أنها لا تخضع للتحيز الشخصي.
- تهـــدف دراســـات التسويق لتجميع البيانات والمعلومات بطرق عملية بعيدة عن التحيز . (45: 10) .

2- التسويق والاتحادات الرياضية الأولمبية

" التسويق يشتمل علي أنشطة المنشآت والأفراد والتي تسهل وتحقق إشباع علاقات التبادل في ظل بيئة ديناميكية ومن خلال تقديم وتوزيع وترويج وتسعير السلع والخدمات والأفكار"(89 :4)والسوق يمثل العلاقة بين العرض والطلب بالنسبة لمنتج معين أوانه يتضمن إجمالي طلب المستهلكين المحتملين بالنسبة لسلعة أو خدمة أو فكرة معيـــنة ، هـــذا ويمكـــن أيضـــا اعتبار السوق تجمع من الأفراد أو المنظمات لهم حاجات ورغبات بالنسبة لمنتج معين.

3- أهم متطلبات إنشاء السوق

ولـــكى يتشكل السوق من الأفراد أو المنظمات أو كل منهما معاً ، هناك عدة شروط يجب أن تتحقق بداية وهي :

- أن يكـــون لدي أعضاء السوق حاجة أو رغبة يريدون إشباعها وهـــم يـــرون أنـــه يمكن إشباعها من خلال المنتج المقدم ، فإذا لم تـــتواجد الحاجة أو الرغبة وكذلك العلاقة بينهما وبين المنتج المقدم لاتنشأ السوق.
- أن تـــتوافر لدي أعضاء السوق القدرة علي الشراء والتي تعبر عـــن قوتهم الشرائية والتي يمكن أن تتكون من موارد مختلفة مثل النقود أو السلع أو الخدمات والتي يمكن أن تكون محلا للمتاجر في مواقف التبادل.
- رغبة أعضاء السوق استخدام قوتهم الشرائية في إشباع حاجاتهم عن طريق المنتج المقدم .
- أن يكـــون لـــدي أعضـــاء السوق السلطة التي تخول لهم قرار الشراء.

4- أهمية السوق

تمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم ورغباتهم المشروعية عن طريق تقديم السلع والخدمات والافكار بالكميات المطلوبة وبمستوي الجـــودة المناسب وفي الوقت الملائم بالأسعار العادلة . ومن خلال الســـوق تحصـــل المـــنظمات والأفـــراد علي احتياجاتها من السلع والخدمات والأفكار (مستلزمات تحقيق الأهداف) وهذا يساعد علي

تحقيــق الأهــداف والنتائج والخدمات ، حيث يساعد وجود السوق المــنظمة عــلي تحقيــق الــربحية ومن ثم تحسين مستوي تمويل المــنظمة، ويمكن من خلال السوق اختيار المنتجات والوقوف علي مدي سلامة السياسة الإنتاجية والتسويقية ومقدار الإشباع الذي تحققه منتجاتها للمستهلكين المحتملين .(46: 93)

بعض تجارب الاتحادات الرياضية في تسويق حقوق الدعاية والإعلان.

- مؤخــراً قــام الاتحــاد المصري لكرة القدم بالتعاقد مع إحدى المؤسســات الكــبري للتسويق والدعاية والإعلان علي بيع حقوقه التســويقية في جميع البطولات التي يقوم بتنظيمها ومنها الدوري – الكــأس – كــأس السوبر – لمدة أربعة سنوات متتالية تبدأ من عام 1998 وحــتى 2002) وذلــك دون المســاس بالحقوق التسويقية للأنــرية المشتركة في بطولات الاتحاد ، وكانت قيمة التعاقد (أثنى عشر مليون) جنية مصري بواقع (ثلاثة ملايين) جنية مصرى عن كل موسم مقابل(000، 210، 1) جنية مصرى كانت تقدم كإعانه ســنوية مــن المجــلس الأعلي للشباب والرياضة(المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً) قابلة للزيادة ، حيث نص العقد علي زيادة مقابل الاتحاد خلاف الملايين الثلاثة في حالة زيادة نسبة التسويق ، وقد تصل نسبة الاتحاد إلي (عشرون مليون) جنية مصري أو أكثر من ذلك في نهاية مدة التعاقد ، كما تعاقد الاتحاد مع إحدى شركات الملابــس الرياضية علي تغطية احتياجات جميع الفرق القومية مما يوفــر للإتحــاد ما لا يقل عن (ثلاثة ملايين) جنية مصري سنويا كانت تنفق في شراء الملابس والأدوات والأجهزة الرياضية. (53:

- قام الاتحاد المصري لكرة اليد بالتعاقد مع إحدى المجموعات التجارية بمصر ، علي أن تقوم إدارة هذه المجموعة التجارية الكبري بتقديم مليون جنية لاعداد الفريق القومي لبطولة كأس العالم التي أقيمت بمصر عام (1992) وذلك مقابل الدعاية والإعلان لشركات هذه المجموعة ، في حين أن الاتحاد المصري لكرة اليد يحصل سنويا علي (70.000) جنية مصري كإعانه من المجلس الأعلى للشباب والرياضية (المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً).(53 :)

- ولا يمكن إغفال تجربة الاتحاد المصري للإسكواش التي قام بها منذ عدة سنوات عندما سمح الاتحاد لاحد رجال الأعمال المعروفين بتبني أحد الأبطال الذي استطاع أن يحقق مركزا متقدما علي المستوي العالمي في اللعبه وتمويلة حتى يستمر في تقدمه مقابل الدعاية والإعلان له ولشركاته. (53 :)

2/1/23/1/4 التمويل المشترك

" هو ذلك اللون من التمويل الذي يجمع بين الإيرادات الذاتية للهيئة الرياضية والتبرعات الأهلية و الإعانات الحكومية وتعتمد أغلب الهيئات الرياضية في مصر علي هذا النوع من التمويل كمصدر لتمويلها وأن اختلف نسبته من هيئة رياضية لأخرى " (6 : 23) .

ولكن ما هي المصادر التمويلية التي أقرتها لائحة النظام الأساسي بالنسبة للهيئات الرياضية ؟ ولقد حددت اللوائح المنظمة

للهيـئات الرياضية الموارد المالية الخاصة بالهيئات الرياضية كما يلي:-

- اشتراكات الاعضاء .
- حصيلة إيرادات الحفلات والمباريات لفرق ومنتخبات الهيئة.
- الإعانات .
- التـبرعات والهبات والوصايا التى يقرها مجلس الإدارة بموافقة الجهة الإدارية المختصة.
- الإيرادات الأخرى التي توافق عليها بالجهة الإدارية (15).

وبمعـرفة مدي الاستفادة من هذه المصادر في الوقت الحالي ، نجد أن مشـكلة الـتمويل بالنسـبة للهيئات الرياضية تتضح في أن هذه المصادر لا تفي للإشراف علي نشاط لعبه معينة أو في إعداد فرق أو لصناعة أبطال علي مستوي عال أو الصرف علي أنشطة الهيئة الرياضية بمختلف أنواعها ومستوياتها.

ومن الملاحظ أن الجهة الإدارية تتحكم في جزء كبير منها مـثل الإعانات التي تمنحها للهيئات الرياضية أو التبرعات والهبات التي يجب أن توافق عليها أولا وهنا يظهر تساؤل هام – لماذا يجب أن توافـق الجهة الإدارية علي تبرعات أو هبات من الطبيعي أنها سـوف تفيـد الهيئة مباشرة ، ولماذا لا تتم الموافقة علي قبول هذه التبرعات من ناحية مجلس إدارة الهيئة الرياضية فقط ؟

ولهـذا نجـد أن الهيئات الرياضية تعتمد في تمويلها علي الدولـة بصوره شبة كاملة حيث تعتمد الهيئة الرياضية في تمويلها

علي التمويل الحكومي بشكل رئيسي باعتبار أن الدولة تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مطلقة عن تمويل الهيئات الرياضية ، أما عن التمويل الذاتي فدوره ثانوياً بالمقارنة مع التمويل الحكومي ، حيث تقوم الدولة بتحديد مصادر تمويل الهيئات الرياضية بما لا يسمح بنمو الإيرادات الذاتية لأي هيئة رياضية ، وبذلك تسيطر الدولة علي الهيئات الرياضية نتيجة لحاجتها المستمرة للتمويل الحكومي واعتمادها عليه بشكل كامل. (6 : 155)

في حين نجد أن التمويل الأهلي لا يختلف عن التمويل الذاتي كثيرا من حيث حجم الأموال الواردة منه ، وذلك لأن المتبرع لا يعرف علي وجه الدقة ما هي المصادر التي ستصرف فيها هذه التبرعات ، أو كيف سينظر لهذه الأموال من حيث هدف المتبرع ، وأيضا لعدم استقرار العلاقة بين المتبرع والهيئة الرياضية ، ومن خلال هذه الموارد التمويلية الخاصة بالهيئات الرياضية الأهلية نجد أنها لا تفي ولا تساعد علي تحقيق أهداف وبرامج هذه الهيئات ، ومن ثم كان البحث عن مصادر أخرى من مصادر التمويل والتي يمكن أن تكون مقبولة لدي الدولة والمجتمع وأن تتماشي مع النظام العام للدولة والنظام الاقتصادي خاصة في مرحلة اقتصاد السوق الذى تنتهجه الدوله الآن ، وأيضا لما ظهر من إتجاه الدولة في توفير بعض مصروفاتها المالية الخاصة بالهيئات الرياضية الأهلية وتوجيهها إلي الهيئات الرياضية الحكومية حيث تكون المنفعة أكبر وأكثر والوصول إلي اعتماد الهيئات الأهلية علي ذاتها بصورة

كبيرة في جلب ومصادر تمويلية أخرى تساعدها على تنفيذ برامجها وتحقيـــق أهدافها دون وضع أعباء مالية جديدة علي الدولة ومن ثم الاعتماد علي نفسها.

ولهـــذا فقـــبل أن نفكـــر فـــي المصادر التمويلية المختلفة للاتحـــادات الرياضية فإنه يجب البحث عن قانون جديد يصدر من الجهة التشريعية (مجلس الشعب المصري) يمنح كافة الصلاحيات لمجـــلس إدارة الهيئات الرياضية الأهلية الذي يمكنه من البحث عن مـــوارده الماليـــة الذاتية والاستفادة منها دون تدخل الجهة الإدارية (المجلس القومى للشباب والرياضية).

24/1/2 صندوق التمويل الأهلي لرعاية النشئ والشباب والرياضة

اقتـــناعا من الدولة بأهمية رعاية الشباب والرياضة باعتبار أن الشـــباب هو المستقبل والرياضة هي أفضل الوسائل التي يمكن مـــن خلالهـــا القيام بالتنمية البشرية بشكل شامل ومتزن من جميع الجوانب البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية والروحية.(14:1-3)

هـــذا فضـــلا عن أنه يمكن من خلال الرياضة إعداد النشئ والشباب للحياة في مجتمعهم لكي يتحملوا المسئوليات التي تلقي علي عاتقهم ويساهموا في بناء مجتمعهم وتطويره والنهوض به في كافة الميـــادين ، ومن ثم اعتبرت الدولة رعاية الشباب والرياضة إحدى مشاريعها القومية والتي يمكن من خلالها بناء مستقبل أفضل ، وبعد أن أصـــبحت البرامج والانشطة والمشروعات والخدمات والهيئات

والمنشـــآت الـــتي تحتاجها رعاية الشباب والرياضة من الضخامة بحيـــث لا تقـــوي الموازنة العامة للدولة علي تحملها ، فقد ازدادت الحاجـــة إلـــي وجـــود تمويل ثابت (ميزانية ثابتة مستقلة) أعدت خصيصـــا لهـــذا الغـــرض وهـــو الوفاء باحتياجات رعاية الشباب والرياضة ، وفي عام (1981م) صدر قرار رئيس المجلس الأعلي للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً) رقم (362) بإنشـــاء صـــندوق الـــتمويل الأهلي لرعاية النشئ والشباب والرياضـــة ، ويهـــدف هذا الصندوق إلي تمويل البرامج والأنشطة والمشـــروعات والمنشـــآت التي تحتاجها رعاية النشئ والشباب ، والرياضـــة والتي تهدف إلي توفير فرص النمو المتكامل والارتقاء بالمستوي الصحي والنفسي والاجتماعي والرياضي للنشي والشباب، وعن طريق الأنشطة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية ، دعما وتأصيلا للقيم الروحية والدينية والسلوك والخلق الاجتماعي للمواطن لما فيه خدمه الفرد والمجتمع . (14 : 1-3)

2 /1 /24 /1 الموارد المالية للصندوق

تتكون الموارد المالية لهذا الصندوق مما يلى :

1- خمســـة قـــروش عن كل تذكرة في المباريات الرسمية محلية كـــانت أو دوليـــة مـــن أندية الدرجة الأولي وفقا للتحديد الذي يضـــعه مجلس إدارة الصندوق ويجوز زيادة هذا المبلغ بقرار من مجلس الإدارة .

2- رســـوم النشـــاط الرياضي بجميع مراحل التعليم بواقع خمسة قروش للطالب فى المرحلة الإبتدائية ، وعشرة قروش للطالب فى المرحـــلة الإعداديـــة ، وخمسة وعشرون قرشاً للطالب في المرحـــلة الثانوية وما في مستواه ، وخمسون قرشا للطالب في المرحـــلة الجامعيـــة والمعاهد العليا ، وكل هذا يحصل سنويا (ويجـــوز زيادة هذه الرسوم بقرار من مجلس إدارة الصندوق بعد موافقة وزير التعليم) .

3- القـــروض الـــتي يلجأ إليها مجلس الإدارة ووفقا لما يضعه من قواعد.

4- مبلغ خمسة جنيهات من رسم مغادرة المسافرين للمطارات .

5- الإعانـــات المدرجـــة فـــي موازنـــة المجـــلس الأعلي للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً) .

6- حصـــيلة الاكتـــتاب في مستندات الشباب والرياضة وبناء علي اقتراح مجلس إدارة الصندوق وبإذن من وزير المالية.

7- حصيلة استثمار أموال الصندوق .

8- الاعتمادات التي تخصص للصندوق من موازنة الدولة .

9- الإعانـــات والتـــبرعات والهـــبات والوصايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

10- ربع حصيلة مخالفات السيارات .

11- أية موارد أخرى يقررها مجلس الإدارة لتنشيط حصيلته .

(3 – 1 : 14)

2/ 1/ 24/ 2 المستفيدون من الصندوق

1- الهيئات العاملة في مجال النشئ أو الشباب أو الرياضة وخاصة مراكـــز الشباب بالمدن والقرى والاتحادات الشبابية والرياضية والأندية .

2- الجهات التي تقوم علي تربية النشي والشباب وترعي الرياضة وما يلزم لها من منشآت ومعدات وأدوات .

3- الـــبارزين من الأفراد فى مجالات النشئ والشباب والرياضة بمنحهم الإعانات والجوائز والحوافز التشجيعية .

4- الـــبحث العـــلمي والمهـــتمين به في مجالات النشئ والشباب والرياضة . (14 : 1 - 3)

ومما هو جدير بالذكر أنه سرعان ما يخلو صندوق التمويل الأهـــلي من ما به من أموال ، وذلك للاحتياج المتزايد والمتعدد من قبل الاتحادات الرياضية الأولمبية ، وغيرها لمن لهم حق الاستفادة من هذا الصندوق لهذه الموارد . مرفق (14)

ومـــن هـــنا تـــبدو المشـــكلة في هذه الدراسة وكيف يمكن للاتحـــادات الرياضـــية أن تحقق أهدافها في ظل قلة الموارد وندرة الحصـــول عليها ، نظرا لعدم إتاحة الفرصة لهذه الاتحادات وعدم إعطائها حرية تدبير مواردها اللازمة لتحقيق أهدافها .

2 /1 /25 العقبات التي تواجه التمويل الرياضي

الـــتمويل الرياضـــي داخل الهيئات الرياضية الأهلية يقابل العديد من المشكلات والعقبات في تدبير احتياجاتها المالية ومن هذه العقبات مايلي :

1- القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للهيئات الرياضية الأهلية والـــتي تعرقل عمليات التمويل الذاتي منها والأهلي داخل هذه الهيـــئات الأهـــلية ، وهـــذه هـــي العقبة الأساسية التي تقابل الاتحـــادات الرياضية لتدبير مواردها المالية مما حذا بالباحث لإجراء مثل هذه الدراسة والتي تقوم أساسا علي تحليل القوانين والقـــرارات والـــلوائح الـــتي تصدرها الجهة الإدارية بالنسبة للهيئات الأهلية .

2- عدم وجود المختصصين ذوي الخبرات في مجال التمويل وحل المشكلات المالية داخل الاتحادات الرياضية الأولمبية .

3- إنعـــدام الحـــوار بين الجهة الإدارية (المجلس القومى للشباب والرياضـــة) والاتحادات الرياضية حيث تقوم الجهة الإدارية بالـــتدخل فـــي شـــئون الاتحـــادات الرياضية وفرض القوانين والقرارات واللوائح دون مشاركة الاتحادات الرياضية الأولمبية في وضع وصياغة هذه القوانين والقرارات واللوائح .

4- عقبات إعلامية وتتمثل في أن الوسائل الإعلامية المختلفة لاتهتم بكـــل الأنشطة الرياضية إعلاميا ، ولكنها تقتصر علي تغطية بعض الأحداث الرياضية لبعض الأنشطة مثل كرة القدم والتي

تعتبر اللعبة الشعبية الأولي في مصر ، وإغفال الاهتمام إعلاميا بألعـــاب أخـــرى مـــثل الهوكي ، مما يترتب عليه قله الوعي الجماهيري بهذه الأنشطة وكذلك بقوانينها (الألعاب الشهيدة) وأيضا مما يقلل من فرص التسويق الرياضى لاتحادات الألعاب الشهيدة .

26/ 1/ 2 الدور الاقتصادي للتأمين في المجال الرياضي

قال تعالى " ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ " *
صدق الله العظيم

خوفـــا من الاختطاف في بطولة العالم للأندية في البرازيل (نادي مانشيستر يونايتد الإنجليزي) يؤمن علي لاعبيه بـــ (160) مائـــة وســـتون مليون دولار ، حيث اضطر هذا النادي للجوء لهذا الحل (التأمين علي اللاعبين) بعد أن عرف أن البرازيل من أخطر الـــبلاد في العالم والتي يمكن أن يتعرض فيها لاعبو كرة القدم إلي الخطف من بعض العصابات التي تخصصت في هذا الأمر بحثا عن تعويضات وفدية مالية تقدر بالملايين .

وليـــس هـــناك أدني شك أن الكوارث علي حد قول الباحث تؤثر تأثيرا مباشرا في سياسات ونتائج الاتحادات الرياضية الأولمبية ويقصد الباحث هنا بالكوارث هي أية أخطار تواجه وتعترض طريق الاتحـــادات الرياضية في تحقيق أهدافها ، فمثلا إصابة لاعباً مميزاً من ضمن أعضاء الفريق القومي وقد تكلف في إعداده آلاف بل ما يقـــرب من الملايين من الجنيهات ، تعتبر كارثة وخسارة فادحة ،

* سورة قريش الأية (4)

وأيضا علي سبيل المثال فقدان مصر لأبرز لاعبي سلاح الشيش في العالم أثر حادث تحطم الطائرة التي كانت تقلهم لإحدى البطولات ، فإن هذا يعتبر كارثة أيضا ، وأي أخطار تواجهها المنشآت والأجهزة الرياضية التي تتكلف الملايين تعتبر كارثة .

ومن خلال ما سبق وجد الباحث أهمية الإشارة لدور التأمين الذي يجب أن يوجه للمجال الرياضي وأن يؤخذ بعين الاعتبار وخاصة للألعاب الرياضية ذات الخطورة البالغة مثل (الدراجات – التايكوندو – العاب القوي – الملاكمة – الجمباز – الفروسية) لاسيما بعض الألعاب التي أخذت حذرها في تعديل قوانينها الخاصة بالممارسة الرياضة وطرق المنافسة وقواعدها (السباحة) إلي غير ذلك من الألعاب التي لا يعلم مدي خطورتها إلا الغيب.

1/26/1/2 الفكرة التي يقوم عليها التأمين

التأمين نظام يقوم علي فكرة بسيطة للغاية ومضمونها هو توزيع النتائج الضارة لحادث معين علي مجموعة من الأفراد بدلا من تحمل فرد واحد (مَن حلت به الكارثة) لنتائج هذا الحادث ، فكأن الفكرة الأساسية في التأمين هي التعاون بين مجموعة من الأفراد علي تحمل وتوزيع نتائج المخاطر بين أعضائه.(65: 5)

2/26/1/2 تعريف التأمين

" التأمين عقد يلتزم المؤمِن بمقتضاه أن يؤدي إلي المؤمَن له أو إلى المستفيد الذي اشتراط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو

تحقــق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية أخري يؤديها المؤمَن له للمؤمِن " (65: 6 – 7)

حيــث يشــير نزيه المهدى بأن الخطر هو " حادثة مستقبلة وغير مؤكدة ، ولا يتوقف حدوثها على إرادة المُؤمِن أو المُؤمَن له " (75: 113)

3/26/1/2 وظائف التأمين

مــن المؤكد أن ما يشغل حيزاً كبيراً من تفكير الإنسان فى حياتــه هو مستقبله ، فهو يعيش يوكه ويفكر فى غده ، ومن زاوية بحثه عن الأمان يسعى بكل الوسائل لوقاية نفسه من المخاطر التى قــد يــتعرض لها والت يمكن أن تحدد مستقبله ، وتلك الرغبة لدى الإنسان فى ضرورة الإحساس بالأمان قد ولدت معه منذ وجوده . (22: 3)

تتعدد في الواقع وظائف التأمين ، فتجعل له من الأهمية مالا يمكن أن ينكره إلا مكابر ، كما أن أهمية هذا التأمين لا تقتصر علي المســتأمن وحــده وإنمــا تتعلق بالمصلحة العامة ، وبالنظر للدور الاقتصــادي البارز الذي يلعبه التأمين في العصر الحالي بما قد لا نبالغ معه إذا قلنا بأنه يعتبر الآن من أهم عناصر الاقتصاد القومي ، ومن أهم وظائف التأمين ما يلي :

1- الأمان .

2- تكوين رؤوس الأموال (الدور الاقتصادي للتأمين) .

3- الأئتمان .

4- الوقاية (65: 9-16)

ومن خلال ماسبق كله يجدر الإشارة إلي أهمية دور التأمين في مجال الرياضي في كونه من أهم المصادر لسد الفجوات الناتجة عن الكوارث المختلفة ، ومن هنا يري الباحث ضرورة إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتأمين في المجال الرياضي ووضع ضوابط لهذا المجال الجديد والهام .

2/2 الدراسات المرجعية

استخدم الباحث (35) دراسة خلال الفترة الزمنية من عام (1973م وحتى 1999م) ، حيث احتوت هذه الدراسة على (27) دراسة عربية ، بالإضافة إلى (8) دراسات أجنبية ، وقد تم تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية ، كما تم ترتيب كل مجموعة منها حسب سنة إجرائها بداية من الحديث إلى القديم وهذه المجموعات هى :

2 / 2 / 1 دراسات تناولت جوانب الاقتصاد .

2 / 2 / 2 دراسات تناولت جوانب الاستثمار .

2 / 2 / 3 دراسات تناولت جوانب التسويق .

2 / 2 / 4 دراسات تناولت بعض عناصر الإدارة .

1/2/2 دراسات تناولت جانب الاقتصاد

1/1/2/2 دراسة عمرو أحمد مصطفى سالم (1999) بعنوان **"نموذج مقترح للتمويل الذاتى للهيئات الرياضية الأولمبية فى مصر"**.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نماذج أساليب التمويل الذاتى للجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الأولمبية الرياضية المصرية بالإضافة إلى بناء نماذج مقترحة لما يجب أن يكون عليه التمويل الذاتى للجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الرياضية الأولمبية وأيضا دراسة وتحليل نماذج التمويل الذاتى المقترحة والنماذج المعمول بها حالياً .

ومـــن أهـــم نـــتائج هـــذه الدراسة ان الاتحادات الرياضية الاولمبية واللجنة الاولمبية المصرية تعتمد على نوعين من التمويل وهمـــا الدعـــم الحكومى والموارد الذاتية، بالاضافة الى عدم قدرة الهيـــئات الرياضية الاولمبية على الاعتماد على مواردها الذاتية مع ضعف قدرتها على تنمية هذه الموارد .

وتشـــير نتائج هذه الدراسة الى ضعف الدعم الحكومى مما يترتب عليه عدم استطاعة الهيئات الرياضية تحقيق اهدافها وتنفيذها على الوجه الاكمل (50) .

2/1/2/2 دراســـة عمـــرو أحمـــد على الجمال (1999) بعنوان **"الـــتمويل وعلاقـــته باتخـــاذ القرار في بعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصر العربية "** .

وتهـــدف هـــذه الدراسة إلي التعرف علي مصادر التمويل الحالية وتأثيرها علي عملية اتخاذ القرار بالإضافة للتعرف علي أهم المشكلات التي تواجه عملية التمويل الذاتي واتخاذ القرار كما تهدف أيضـــا إلـــي اقتراح التوصيات التي تسهم في إزالة هذه المشكلات الخاصة بالتمويل الذاتي ، واستخدام الباحث المنهج الوصفي (دراسة الحالـــة) لدراسة ونقد وتحليل العلاقة بين التمويل واتخاذ القرار ، واســـتعان الـــباحث بالملاحظـــة الشخصـــية ، والاستبيان المقنن ،

المقـــابلات الشخصـــية ، تحـــليل الوثائق والسجلات كأدوات لجمع البيانات .

ومع أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

- مصـــدر التمويل يؤثر علي عمليات إتخاذ القرار بوجه عام في الاتحادات الرياضية .
- الـــتمويل الحالي بالاتحادات الرياضية لا يكفي ولا يتناسب مع الخطط الطموحة الموضوعة لهذه الاتحادات الرياضية.
- هـــناك العديد من المشكلات التي تواجه عمليات التمويل الذاتي واتخاذ القرار بهذه الاتحادات الرياضية. (49)

3/1/2/2 دراسة أشرف عبد المعز عبد الرحيم (1996) بعنوان " **تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية** "

وتهدف هذه الدراسة إلي :

- تحليل القوانين ولوائح أحكام النظام الأساسي التي صدرت بشأن الأندية الرياضية.
- التعريف علي اقتصاديات الأندية المصرية
- تقويم اقتصاديات الأندية المصرية

واســـتخدام الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في دراسته ، واســـتعان بالملاحظة وتحليل الوثائق والسجلات والمقابلة الشخصية المفتوحة كأدوات لجميع البيانات .

ومن أهم النتائج لهذه الدراسة :

- تحكـــم الدولـــة مركـــزيا في الأندية الرياضية من خلال القوانين واللوائح والقرارات الوزارية .
- تعمـــل الأنديـــة الرياضـــية في مصر في ظل آليات (اقتصاد التخطيط المركزي) (6) .

4/1/2/2 دراسة دانيال كراكر(Daniel Kraker 1995) بعنوان " **اقتصاديات الرياضات المعاصره** "

وتهدف هذه الدراسة إلي :

- تكويـــن ائتيلاف من فرق السوق الصغيرة حتى يمكن أن تواجه فـــرق السوق الكبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث وجد أن فـــرق السوق الصغيرة تعتمد في مصادر تمويلها على الإعانات المالية في (44) مدينة أمريكية بينما تعتمد فرق السوق الكبيرة عـــلي العائد الاقتصادي الكبير القادم من المدرجات والإعانات والمراهنات امتياز الوكالات الحرة التي تشارك في العائد بجانب أن رجـــال الاقتصـــاد والسياسة وأغلبية الجمهور يقبلون علي مباريات فرق السوق الكبيرة ويتجاهلون الاخرى .
- ومـــن أهم نتائج هذه الدراسة هو أن الرياضات في فرق السوق الصغيرة لا تمثل أهمية كبري علي شاشات الاقتصاد في المدن الكـــبري وبالعكس فإن فرق السوق الكبيرة تلتهم معظم الأموال العائدة من الرياضة.وقد أوصت الدراسة بأن خلق فرص الملكية يمكـــن أن تكـــون أمـــل فـــرق السوق الصغيرة الوحيد لعلاج

الأمراض في الروابط الرياضية الكبرى ، ويمكن أن تأخذ إرادة المعجبين والعامة لكي تغير اقتصاديات الرياضة . (83)

5/1/2/2 دراسة آمنة مصطفى الشبكشى (1991) بعنوان **"المستوى الاقتصادى وعلاقته بممارسة الانشطة الترويحية"**.

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على المستوى الاقتصادى وفقاً لإختلاف البيئة الجغرافية ونوع المهنة لرواد الاندية فى محافظة القاهرة، والتعرف على نوعية الانشطة الترويحية الممارسة وحجم وقت الفراغ ومعوقات الممارسة لرواد الاندية ومراكز الشباب، واستخدمت الباحثة المنهج المسحى لهذه الدراسة بالاضافة للأستبيان والملاحظة والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات.

ومن اهم النتائج مايلى:

- تعتبر البيئة الجغرافية والمستوى التعليمى من محددات المستوى الاقتصادى لمجتمع البحث .
- اختلاف القيم الاجتماعية بين كل من رواد الاندية. (16)

6/1/2/2 دراسة محمد جمال ماضى (1987) بعنوان **"الاثار الاقتصادية للإنفتاح الاقتصادى على الزراعة المصرية"**.

وتهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير سياسة الإنفتاح الاقتصادى على الزراعة المصرية من خلال الدراسة الوصفية لبعض المشروعات الاستثمارية فى المجال الزراعى والدراسة التحليلية لمقارنة النتائج الفعلية المستهدفة لهذه المشروعات.

ومن خلال دراسة هيكل رأس المال المدفوع للمشروعات الزراعية المنفذة اتضح ان مساهمة الجانب المصرى والخاص، الجانب العربى ، الاجنبى تمثل نحو 57.6% ، 22.8 % ، 12.3 %

، 7.3 % ،) على الترتيب مما يعنى ان القطاع العام قد ساهم بالجزء الاكبر فى رأس المال المدفوع للمشروعات الزراعية المنفذة على الرغم من ان الهدف الرئيسى لسياسة الانفتاح الاقتصادى جذب رؤوس امـــوال القطاع الخاص المصرى والجانب العربى والاجنبى للمســـاهمة بصورة فعالة فى تنفيذ المشروعات الزراعية وهذا يعنى عـــدم فاعـــلية سياســـة الانفتاح الاقتصادى فى تحقيق احد اهدافها الرئيســـية فى القطـــاع الـــزراعى، وقـــد بلغ صافى الربح المحقق للمشـــروعات الـــزراعية المنفذة نحو (4) مليون جنيه وهذه القيمة ضئيلة للغاية حيث انها تمثل نحو (0.3%) من اجمالى رأس المال المدفـــوع لهذه المشروعات مما يعنى عدم سلامة دراسات الجدوى الاقتصادية التى اعدت لها هذه المشروعات وان السياسة الاقتصادية الـــتى قامت الدولة بانتاجها لتحفيز المصريين والاجانب على تنفيذ المشروعات الزراعية كانت قاصرة فى تسهيل وحل المشكلات التى واجهتها.

كما اوضحت الدراسة عدم إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة مـــن مســـاهمة القطاع العام فى المشروعات الزراعية المنفذة حيث بلغت قيمتها نحو (13.3) مليون جنيه بينما بلغت قيمة الارباح التى حصل عليها لإشتراكه فى تنفيذ هذه المشروعات نحو (2.9) مليون جـــنيه وقـــد بيـــنت نـــتائج الدراســـة ان القطاع الزراعى لم يحظ بالاســـتثمارات الكافية من جانب الدولة مما يعنى عدم اهتمام الدولة بتـــنمية القطـــاع الزراعى حيث تناقصت نسبة الاستثمارات للقطاع

الـــزراعى مـــن اجمـــالى الاستثمارات القومية من (19,8%) قبل سياسة الانفتاح الى (7.5%) بعد تطبيق هذه السياسة . (61)

7/1/2/2 دراســـة محمد سالم مصطفى (1986) بعنوان "**دراسة تحليلية لاقتصاديات بعض المشروعات الزراعية فى نطاق التنمية الزراعية**".

وقـــد توصل الباحث من خلال التحليل الاقتصادى الوصفى والكـــمى فى تحليل البيانات واستقرائها من خلال الوثائق والابحاث الـــتى تصدرها الجهات الرسمية الى ان مراحل الدراسة الاقتصادية لأى مشروع استثمارى تتلخص فى:-

- دراســـة العلاقة بين هذا المشروع والبيئة التى سوف ينشأ فيها، وتتضـــمن هـــذه الدراسة تحديد مدى تمشى المشروع مع اللوائح أو القوانين والقيم والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع.
- دراســـة الطلب وتشمل هذه المرحلة تقدير الطلب المتوقع على خدمات او منتجات هذا المشروع.
- الدراســـة المالية وتشمل تقدير التكاليف المختلفة المطلوبة لإنشاء وتأســـيس وتشـــغيل المشروع وتقدير الايراد الذى يتوقع الحصول عليه.(63)

8/1/2/2 دراســـة توفيـــق محمـــد بســـيونى (1982) بعـــنوان "**الاعتـــبارات الاقتصادية فى استخدام المنتجات المتعددة الأغراض وتطبيقاتها فى تأثيث وحدة اسكان للإيواء العاجل بسواتر معدنية**".

وتهـــدف هذه الدراسة الى استنباط اعتبارات اقتصادية فى اســـتخدام المنـــتجات ومنها المتعددة الاغراض وتطبيقها فى تأثيث وحدة اسكان للأيواء العاجل بسواتر معدنية بمصر.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلى:

- التوصل الى ايجاد اسلوب مبتكر يساعد المصمم فى التوصل الى اعتبارات اقتصادية فى استخدام المنتج المراد فى وضع تصميم له.
- وضـــع مجموعـــة مـــن الاعتبارات الاقتصادية يمكن استخدامها كقائمة مراجع عند تصميم المنتجات المتعددة الاغراض.
- اســـتخدام الاقتصاد فى تصميم المنتج بمفهوم جديد تحت عنوان اقتصـــاديات التصـــميم ومـــا تشـــتمل عليه من قيم استخدامية وقيم اعتبارية وتبادلية وقيم تكلفية . (19)

9/1/2/2 دراسة عطا الله ابو سيف أبادير (1981) بعنوان " **دور ايرادات السياحة فى تمويل التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية (دراسة تحليلة مقارنة)** "

وتهـــدف هـــذه الدراســـة الى تحديـــد الدور الذى تقوم به الايـــرادات السياحية فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر، وذلك للـــتعرف على مدى كفاءة الاقتصاد المصرى فى استغلال المقومات والمغريات السياحية التى يتمتع بها ، كما تهدف هذه الدراسة ايضا الى القـــاء الضـــوء على اهمية القطاع السياحى فى تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية فى مصر. ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلى:

- قطـــاع الســـياحة مـــن اهم القطاعات التى يمكن من خلالها الحصـــول عـــلى النقد الاجنبى (العملة الصعبة) اللازمة لتمويل التـــنمية الاقتصـــادية بالدولة ، بدلاً من الاعتماد على القروض والمساعدات بما يحمله ذلك من أعباء ومساوئ .
- الى الان لم يستغل قطاع السياحة الاستغلال الامثل.
- المـــردود الاقتصادى من ذلك القطاع لايتناسب مع الامكانيات السياحية الضخمة التى تتمتع بها مصر.
- اقتراح برنامج لإصلاح اقتصاديات السياحة فى مصر.(44)

10/1/2/2 دراسة مصطفى أحمد محمد (1976) بعنوان" **الاسس الابـــتكارية والاقتصـــادية للتأثيث الثابت لحوائط مشروع المساكن سابقة التجهيز**".

وتهـــدف هذه الدراسة الى ايجاد حلول لمشكلة الاسكان فى مصر عن طريق الحصول على مبان تمتاز بالصفة التكرارية وبخط الانـــتاج الكـــمى المتميز بالاسلوب العصرى والتطور التكنولوجى وايضـــاً تهـــدف الى دفـــع العـــناء الذى يلاقيه الفرد فى تأثيث هذا المسكن.

ومن اهم النتائج لهذه الدراسة:

- أن هناك وفر فى التكلفة الفعلية لتنفيذ الوحدات المقترحة عن التكلفة الفعلية للوحدات الحالية وكان يتراوح هذا الوفر مابين 25 % - 40% من جملة التكلفة.
- هناك أسس ابتكارية يجب اتباعها لكى تحقق الوفر فى التكلفة.

ايضـــاً يجب مراعاة الاسس الاقتصادية الموجودة بالمجتمع لتحقيق افضل ابتكارات ممكنة . (67)

11/1/2/2 دراســـة حســـن كمـــال الدين احمد (1976) بعنوان "**التخطيط المالى للمؤسسات العامة (دراسة مقارنة)** " وتهدف هذه الدراســـة الى عرض الاساليب المختلفة التى تسير عليها المؤسسات العامـــة فى تمويل أنشطتها ، كما تهدف الى استخلاص مايمكن ان يسهم فى اثراء التجربة المصرية المشابهة بما يتفق والظروف التى نعيشها وهى ظروف تنمية اقتصادية واجتماعية، وبما يتفق واسلوب تخطيـــط وادارة نظامـــنا الاقتصادى، ومن اهم النتائج اقتراح هيكل تنظيمى لوحدات القطاع العام وتدعيم استقلال وحداته، والتأكيد على مجموعـــة من المبادئ منها الاعتراف بنظام الحوافز، ومنح الوحدة الحرية الملائمة فى تخطيط سياستها الانتاجية والاستثمارية فى اطار الخطة الموضوعة وأيضاً تعديل اسلوب التمويل المتبع حالياً (23).

2/2/2 دراسات تناولت جوانب الاستثمار

1/2/2/2 دراســـة اشرف محمود حسين العجيلى (1999) بعنوان "**معوقـــات الاســـتثمار فى المجـــال الرياضـــى فى جمهورية مصر العربية**".

وتهـــدف هـــذه الدراســـة الى معرفة معوقات الاستثمار فى المجـــال الرياضى بالاضافة الى معرفة اهم صور وأفكار الاستثمار فى المجال الرياضى.

واستخدم الباحث المنهج الوصفى لهذه الدراسة بالاضافة الى الاستعانة باستمارة الاستبيان كاداة لجمع البيانات.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلى:

- تعـدد المعوقـات والمشـكلات التى تقابل الاستثمار فى المجال الرياضى وتدور هذه المعوقات حول عدة محاور هى:-
- معوقات متعلقة بالمحور القانونى.
- معوقات متعلقة بمحور الوعى بالاستثمار الرياضى.
- معوقات متعلقة بمحور السياسة الرياضية.
- معوقات متعلقة بالمحور الفنى.
- معوقات متعلقة بالمحور الادارى.
- معوقات متعلقة بمحور القرارات التشجيعية.
- معوقات متعلقة بالمحور التمويلى (7) .

2/2/2/2 دراسـة سـامي محمد السيسى (1998) بعنوان "أثر **التحرر الاقتصادي علي مجال الاستثمار في القطاع الزراعي المصري**"

وتهـدف هذه الدراسة إلي معرفة تطور المناخ الاستثماري فـي مصـر مع التركيز علي المناخ الزراعي وأيضا دراسة دور المشروعات الاستثمارية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال التحـليل الوصـفي لبيانات السجلات الرسمية ، وقد استرعي نظر الـباحث إلـي أن هـناك أربع فترات مميزة للاستثمارات القومية والـزراعية وهـي الفترة الأولي من عام (1977 وحتى 1981)

وتمثل فترة الانفتاح الاقتصادى ، أما الفترة الثانية من عام(1982 وحتى1986) وتمثل فترة التخطيط التأشيرى ، والفترة الثالثة من عام (1987 وحتى 1991) واتسمت بالتحرر الكلي وحرص الدولة علي تدعيم دورالقطاع الخاص وتوسيع مساهمته في مشروعات التنمية .

وقد أمكن للباحث التوصل إلي أن أهم العوامل المشجعة والمثبطة للاستثمار في قطاع الزراعة هي استثمارات القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومتوسط أجر العامل الزراعي ، واستقرار أسعار صرف الدولار الأمريكي بالجنية المصري ، وأسعار الفائدة علي القروض والإجراءات الحكومية .

وقد توصل الباحث إلي أنه يجب الاهتمام بما يطلق عليه بالإرشاد الاستثماري وذلك لجذب مزيد رؤوس الأموال لقطاع الزراعة . وجذب مزيد من رأس المال العربي والأجنبي للمشاركة في التنمية الزراعية وأيضا التأكيد علي مراعاة التوازن في توزيع الاستثمارات مكانياً والعمل علي التطوير للمناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات والتخلص من المعوقات التي تقابل الاستثمارات في داخل المجال .(28)

3/2/2/2 دراسة محى الدين الغريب (1992) بعنوان " **آفاق الاستثمار فى جمهورية مصر العربية**".

حيث استهدفت هذه الدراسة تدعيم القطاع الخاص وتحريره من كل العقبات التى تواجهه عند اتخاذ قراره بالاستثمار والتعرف

عـــلى مجـــالات الاستثمار فى جمهورية مصر العربية وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

- هـــناك تحســـن مطرد فى مناخ الاستثمار فى مصر خلال الفترة الاخيرة.

- تبســـيط الاجراءات فى تعامل الادارات الحكومية مع المواطنين بشـــكل عـــام ومع المستثمرين بشكل خاص طبقاً لقانون الاستثمار الموحد رقم (230 لسنة 1989) .

- هـــناك فـــرص فى مشروعات الاستصلاح واستزراع المساحات الكـــبيرة من الاراضى الصحراوية بالايجار لمدة طويلة تصل الى (50%) وتـــتوفر الاراضى فى الوقت الحاضر فى عدة مناطق فى مصر.

- بـــدء العمـــل فى تطوير سوق المال فى مصر حيث من المتوقع اعطـــاء مـــزايا إضافية للإستثمار فى الاسهم بالمقارنة بالايداع فى البنوك.

- قيـــام هيئة الاستثمار بالعمل على إعداد خريطة إستثمارية جديدة لـــلمحافظات على أساس المزايا النسبية التى تتمتع بها كل محافظة حتى يمكن استخدامها فى الترويج للإستثمار داخل وخارج مصر

(66)

4/2/2/2 دراسة نشأت محمد سعد (1989) بعنوان "**أثر السياسة الضريبية على توجيه القرار الاستثمارى**".

حيث قام الباحث بدراسة اشكال الحوافز الضريبية التى يمكن ان تتضمنها السياسة الضريبية ودراسة تلك الحوافز على توجيه القرار الاستثمارى ثم التعرف على الحوافز الضريبية التى تؤثر فى توجيه قرار الاستثمار الى المجالات المرغوب فيها.

ومن نتائج هذه الدراسة ان سياسة الاعفاء الضريبى تكون اكثر فاعلية للمشروعات ذات الربحية العالية والعكس بالنسبة للإهلاك الاضافى وخصم معدل رأس المال المدفوع من الوعاء الخاضع للضريبة حيث اتضح انها اكثر فاعلية ايضاً بالنسبة للمشروعات ذات الربحية المنخفضة، كذلك اتضح ان المشروعات التجارية والصناعات الاستهلاكية هى اكثر استفادة من سياسية الاعفاء الضريبى (76) .

5/2/2/2 دراسة فؤاد سلطان (1984) بعنوان "**اقتصاديات الاستثمار فى جمهورية مصر العربية ومدى تأثرها بالازمة الاقتصادية الدولية**".

وفى هذه الدراسة حاول الباحث دراسة دور الاستثمار خلال الفترة من (1976 وحتى 1982) ومدى تأثر القطاع الاستثمارى بالازمة الاقتصادية ، وقد توصل الباحث من خلال تحليل السجلات الى ان عدد المشروعات التى تتم الموافقة على تنفيذها بمصر خلال الفترة من(1976 وحتى 1982) يبلغ نحو (553) مشروعاً

برؤوس أموال تبلغ (1583) مليون جنيه ويشير ذلك الى انخفاض الاستثمارات حيث يرى الباحث ان مصر تحتاج الى استثمارات لاتقل عن (6000) مليون جنيه سنوياً ، وقد اكدت الدراسة ضرورة اجراء حصر لجميع الموارد البشرية والمادية والحالية والمتوقعة حتى يتسنى تحديد المشروعات الاستثمارية اللازم تنفيذها واكدت كذلك على ضرورة تحقيق التكامل والترابط بين قطاعى الزراعة والصناعة، الأمر الذى يعنى اعطاء الاولوية للصناعات التى تنتج السلع الوسيطة للتنمية الزراعية حتى يتسنى تقليل الاعتماد على الواردات ، كما أكدت على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى قطاعى الزراعة والصناعة وعدم تقييد الائتمان التجارى الممنوح لتوفير مستلزمات الانتاج لقطاعى الزراعة والصناعة، وقد أوصى الباحث بأن يأخذ القطاع الخاص دوره المهم والرئيسى فى جميع المجالات بلا استثناء .(51)

6/2/2/2 دراسة احمد رمضان نعمة الله (1973) بعنوان "**التقييم الاقتصادى للمشروعات الاستثمارية فى مصر**".

وفى هذه الدراسة وجد الباحث ان مشكلة تقييم واختيار المشروعات تمثل احد الجوانب الهامة للمشكلة الاقتصادية بصفة عامة فهى تقوم على اتخاذ عدة قرارات تتعلق بتوجيه قدر معين من الموارد الاستثمارية فى مجالات معينة دون غيرها وان هذه المشكلة تختلف من حيث درجة تعقدها واتساعها من وجهة نظر الفرد المنظم عنها ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى ، فالهدف من التنظيم

فى الحالة الاولى هو مجرد قياس الربحية التجارية للمشروع ويكون الهـدف فى الحالة الثانية قياس الاثر الكلى للمشروع على الاقتصاد القومى او قياس مايعرف بالربحية القومية.

وقـد توصل الباحث الى ان التقييم السليم لتلك المشروعات عند تحضيرها والدراسة الفنية للمشروع تنصب على التعرف على الاحـتياجات والمتطلبات الاساسية للمشروع ومدى توافرها وكذلك تحديد الحجم الامثل للمشروع واختيار الموقع والنظام الانتاجى.

اما فيما يتعلق بالدراسة الاقتصادية فهى تهتم اساساً بدراسة السـوق للمشروع المقترح وتحليل الجوانب المالية وتقدير وحساب تكـلفة المشروع الكلية وتوزيعها على البنود المختلفة وتقدير تكلفة التشغيل السنوية وكذلك تقدير الايراد السنوى المتوقع طوال الحياة.

(4)

7/2/2/2 دراسة سهير حسن عبد العال (د.ت) بعنوان "**دور العائد الاقتصادى للإستثمار فى قطاع الفنادق فى مصر**".

وفى هذه الدراسة وجدت الباحثة ان نسبة الاستثمار الفندقى الى جمـلة الاسـتثمار العـام منخفضة فقد بلغت (0.7) فى الفترة 1983 الى 1987 وايضـا اتضـح ان قطـاع الفنادق فى مصر يحصـل عـلى اعفاءات متنوعة فى مجالات عديدة وتشمل تقريباً جميع الاعفاءات المقدمة فى الدول الاخرى ، وقد حقق قطاع الفنادق استفادة جوهرية من هذا الاعفاء وايضاً تمت دراسة دور الاستثمار الفرعى فى خلق فرصة عمل وامكانيته من حيث التخفيف من حدة الـبطالة وتـبين ان فرص هذا القطاع (الفندقى) محدودة وقد قامت

الباحثة بدراسة القوانين التى تسمح بالعديد من الحوافز والتسهيلات بالنسبة لقطاع الفنادق وقد توصلت الباحثة الى ان القطاع الفندقى قد استفاد بدرجة كبيرة من الحوافز المقدمة اليه والتى كانت لها اثر مباشر على تخفيض التكاليف الاستثمارية للمشروع الفندقى او زيادة العائد المباشر على الاستثمار هذا ويمكن تتبع هذا الاثر بالنسبة لثلاث انواع من التسهيلات وهى:

- الاعفاء الجمركى على الواردات ومتطلبات قطاع الفنادق.
- الاعفاء من الضريبة على الارباح.
- الاعفاء من نظام المشاركة فى الارباح . (30)

3/2/2 دراسات تناولت جوانب التسويق

1/3/2/2 دراسة كينيت (1997) Kennete P.A. بعنوان **"صناعة الرياضة واجزاء التسويق"**

وتبحث هذه الدراسة فى التحدى الذى يواجه مسوقى الرياضة فى الوقت الحالة والذى سيواجههم فى المستقبل فى كيفية الحفاظ على الاهتمام بالرياضة، وكيفية الاستمرار فى التواجد خلال الاحداث الرياضية، وضرورة ادراك مسوقى الرياضة الى فهم المؤثرات التى تجذب المتفرج لنجاح خططهم التسويقية، وقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مؤثرات وعوامل جذب المشاهدين للرياضة من خلال مقارنة عامل السن للجمهور، وكانت اهم النتائج ان افراد جيل (32 سنة) واكثر يظهرون اهتمام قليل بالرياضة بصفة عامة ولها مؤثرات مختلفة تجذبها كحضور الاحداث الرياضية بصفة خاصة، ولم يتبين وجود اى فرق فى مؤثرات

الحضـــور للأفراد الذين تتراوح أعمارهم من (21 – 30 سنة) عند مقارنتهم بالافراد البالغين (22 سنة) أو اكثر وترى الدراسة ان حمـــلات التســـويق المبنية على اساس السن تعتبر غير مناسبة بالمقارنـــة بحملات التسويق المبنية عل اساس العوامل التى تجذب الجمهور. (89)

2/3/2/2 دراســـة يانـــاكيس (Yiannakis, A 1997) بعنوان "**مشـــتملات الرياضـــة الاجـــتماعية والتســـويق الرياضى وابحاث التسويق**"

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على المشاكل التى تواجه التســـويق الرياضـــى ، ودورالاخصـــائى الاجتماعى الرياضى من التسويق الرياضى، وذلك من خلال ثمانى خطوات تختص بالتسويق الرياضـــى وهى تعـــريف ملامـــح الانتاج ، وتحديد هدف التسويق الرياضـــى، وضع الاستراتيجيات، المبيعات ، توجيه بنية التسويق وكـــانت اهـــم النـــتائج ان اخصائى الرياضة الاجتماعيين يمكن ان يســـاعدوا فى كـــل مستوى كما انهم يمكن ان يساهموا فى الارتقاء بالمستوى الرياضى. (96)

3/3/2/2 دراســـة جاندوجان (Gundogan 1996) بعنوان " **تأثيـــر الســـوق وسياسات التسويق فى المؤسسات الوطنية لألعاب القوى وبرامج كرة السلة للرجال**".

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد مستوى فاعلية التسويق فى مؤسســـتى العـــاب القوى وبرامج كرة السلة، بالاضافة الى تحديد طريقة الدعاية الاكثر فاعليه، وايضا تحديد الوقت الذى تستغرقه كل طريقة للدعاية ومن اهم نتائج هذه الدراسة ان اغلب هذه المؤسسات قـــد تأثـــرت بفاعـــلية التسويق، بينما اثرت النسب العليا من الوقت

المستغرق فى الدعاية والعلاقات العامة على مدير التسويق الرياضى، ويوجد معامل ارتباط واضح بين كل من التسويق وبين الوقت المستغرق فى الدعاية للمبيعات والعلاقات العامة والطرق الاخرى ، وفى النهاية فانه يوجد معامل ارتباط بين مستوى فاعلية التسويق ومستوى فاعلية الطرق المستخدمة للدعاية .(87)

4/3/2/2 دراسة جرانت وباشو (Grant & Bashow 1995) بعنوان "**برنامج كرة القدم فى المدارس يواجه مشاكل مع التسويق الرياضى نتائج واهداف الدراسة المفصلة** "

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على المعلومات الهامة لتسويق برامج كرة القدم فى المدارس والجامعات، وفى مجتمع الاعمال المحلى وافضل اساليب التسويق ، وكانت اهم النتائج وضع مقترحات عن كيفية تسويق المنظمات الرياضية لبرامجهم الرياضية وخاصة عندما تواجه ازمات فى التسويق، وكذلك ضرورة توعية مجتمع الاعمال بمدى اهمية مساندته لرياضة المدارس والجامعات ودوره من عمليات التسويق.(86) .

5/3/2/2 دراسة ستيفان (Stevens R.E. 1995) بعنوان "**التسويق الرياضى فى المدارس والجامعات**"

وقد اجريت هذه الدراسة على عدد (291) مدرسة وجامعة فى امريكا ، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على افضل طرق التسويق، وانسبها فاعلية فى المدارس والجامعات، وكانت اهم النتائج تشير الى ان استخدام الوقت الكامل فى التسويق الشخصى، ووضع خطط تسويق مكتوبة، ووضع ميزانيات واضحة للتسويق الرياضى هى افضل طرق للتسويق ويؤدى الى زيادة الاهتمام

بالتسـويق الرياضـى على مستوى المدارس والجامعات ، كما يتم ادراج الاعلام المتنوع ضمن طرق التسويق الفعالة. (94)

6/3/2/2 دراسـة جـاج (Gage, S.L. 1994) بعنوان "**هيكل التسـويق والانشـطة والعوائـد والنتائج فى المنظمات الرياضية الاهلية**"

وتهـدف هـذه الدراسـة الى تـناول وظائف التسويق فى المـنظمات الرياضـية الاهلية وفحص ملامح وخصائص التسويق "اشـكال وانشـطة وعوائـد التسـويق" والتى تطبق على تسويق المنتجات، وتسويق الاحداث والمسابقات والاغراء للأحسن، وهناك اهـداف اخرى لهذه الدراسة وهى تحديد المظاهر الهيكلية للتسويق والـتى تؤثر على الانشطة المستخدمة فى تسويق المنتجات وكيفية تقويم الانشطة التسويقية، وكان من اهم النتائج :

- ان كـل منظمة تسوق نفسها بدرجات مختلفة وفقاً لأربع عناصر وهى عـائد الـبيع والمواصـفات الهيكلية ومنتجات المنظمة ونوع الرياضة.
- هـناك علاقـة فعالـة ومرتبطة بين الهياكل والانشطة والعوائد الخاصة بوظائف التسويق فى المنظمات.
- ضرورة وجود تقييمات متعددة فى هذا المجال.
- تقديـم مقـترحات لمساعدة المنظمات الرياضية الاهلية فى القيام بعملية التسويق بصورة فعالة وبكفاءة عالية ومجدية.(85)

7/3/2/2 دراسة كرونان (Cronin J.J. 1988) بعنوان **"التسويق لعلماء النفس الرياضى"**

وتهدف هذه الدراسة الى، ضرورة تحديد طرق وسياسات التسويق اللازمة لتحسين فرص العمل لعلماء النفس الرياضى، وتحديد تنمية طريقة عملهم حيث ان قليل منهم فقط لديهم المهارات اللازمة للوصول الى السوق الذى يرغبوه ، وقد تناولت هذه الدراسة الموضوعات المعاصرة والخاصة بمهنة علم النفس الرياضى ودور التسويق فى منظمات الخدمات المتخصصة ، والخطوات المتبعة فى عمليات التسويق، ومن اهم النتائج انه من اجل وضع برنامج تسويقى متخصص وناجح لعالم النفس الرياضى يجب ان تتم من خلال(6) خطوات وهى تحليل الوضع، تحديد الخدمات المتوفرة وتحديد السوق وتحديد ادوار اخذ القرار ووضع الخطة والتقييم . (83)

4/2/2 دراسات تناولت بعض عناصر الإدارة الرياضية

1/4/2/2 دراسة عز الدين على راضى (1999) بعنوان **"دراسة تقويمية للتنظيم الرياضى فى جمهورية مصر العربية "**

وتهدف هذه الدراسة إلى :

- تقويم التنظيم الرياضى فى جمهورية مصر العربية .
- وضع تصور مستقبلى عن التنظيم الرياضى فى جمهورية مصر العربية .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى (الدراسات المسحية والتحليلية) بالاضـــافة لاستخدامة للمقابلة الشخصية والاستبيان وتحليل المراجع العلمية كأدوات لجمع البيانات ، وكات من أهم نتائج هذه الدراسة أن التمويل فى جمهورية مص العربية يعتمد بشكل أساسى على الدعم الحكـــومى المقدم من الدولة أو من يمثلها (المجلس الأعلى للشباب والرياضـــة) (المجـــلس القومى للرياضة حالياً) ، الهيكل الحالى للرياضـــة فى جمهورية مصر العربية لا يساعد فى تحقيق أهداف الرياضة بالدولة فى جمهورية مصر العربية .(41)

2/4/2/2 دراسة ناجى إسماعيل حامد (1999) بعنوان "**التخطيط فى الاتحـــادات الرياضية الاولمبية فى ضوء استراتيجية الرياضة المصرية** "

وتهدف هذه الدراسة إلى : -

- دراسة حالة التخطيط فى الاتحادات الرياضية الاولمبية .
- دراسة القائمون بالتخطيط فى الاتحادات الرياضية الاولمبية .
- النعرف على الدور الذى تقوم به اللجنة الاولمبية المصرية فى التنســـيق بيـــن الاتحادات الرياضية الاولمبية والجهة الأدارية الحكوميـــة من جانب وبينها وبين الارتباطات القارية والاقليمية والدولية من جانب آخر .

وقد استخدم الباحث المنهج المسحى (الدراسات الوصفية النقدية) ، وقد استخدم الملاحظة الشخصية والمقابلة الشخصية وتحليل المحتوى والوثائق والاستبيان كأدوات لجمع البيانات ، وكانت من أهم نتائج الدراسة : -

- توجد استراتيجية للرياضة المصرية قام بوضعها المجلس الاعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للرياضة حالياً) للفترة من 1992 وحتى 2004 وتهدف هذه الاستراتيجية لتحديث الحركة الرياضية فى مصر لمواجهة التقدم التكنولوجى خلال القرن القادم .
- واقع الرياضة المصرية مفرغاً (لا يحتوى) على التخطيط طويل المدى باعداد الموهوبين رياضياً ورعاية الناشئين الواعدين .
- لا يوجد ارتباط بين استراتيجية الرياضة المصرية الحالية وواقع الرياضة المصرية فى اللجنة الاولمبية المصرية والاتحادات الرياضية المصرية . (72)

3/4/2/2 دراسة ضياء الدين فواد (1996) بعنوان " **مقارنة لمقومات العمل الإداري لإتحادات رياضات الدفاع عن النفس بجمهورية مصر العربية** "

وتهدف هذه الدراسة إلي :-

- دراسة العمليات الإدارية التي تواجه الاتحادات المصرية للجودو والكاراتية والتايكوندو والمتمثلة في التخطيط ، التنظيم ، التوجية

واســـتخدم الـــباحث المنهج الوصفي لهذه الدراسة ، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

- عدم وجود خطط متوسطة المدي علي مستوي الاتحادات عينه البحث
- عدم وجود هيئات علمية متخصصة مسئولة عن عملية التخطيط لتحقيق أهداف الأتحاد
- عدم مراعاة الاراء المقترحة من قبل أعضاء اللجنة الأولمبية (33)

4/4/2/2 دراسة عز الدين علي راضي (1993) بعنوان " **دراسة تقويمية للعمل الإداري بالاتحاد المصري للسباحة** "

وتهـــدف هـــذه الدراســـة إلي تقويم العمل الإداري للاتحاد المصـــري لســـباحة المسافات القصيرة ، واستخدام الباحث المنهج الوصـــفي فـــي هـــذه الدراسة بالإضافة لاستخدام الباحث للاستبيان والمقابـــلة الشخصـــية وتحـــليل السجلات والتقارير كأدوات لجمع البيانات ومن .

أهم النتائج ما يلي:

- الميزانية الموضوعية تحول دون التخطيط الأمثل لتحقيق أهداف الاتحاد .
- لا توجد استراتيجية واضحة للاتحاد علي المدي الطويل .

عدم توافر المتخصصين القائمين بعملية التخطيط (40)

5/4/2/2 دراســـة بلال عبد العزيز سيد (1991) بعنوان "**دراسة تقويمية للعمل الإدارى للإتحاد المصرى للسلاح**".

وتهدف هذه الدراسة الى:-

- تقويم الاتحاد المصرى للسلاح من خلال الخطط الموضوعة ، الامكانيات البشرية والمادية ، عقد مقارنة بين الاتحاد المصرى للسلاح ونظيره الفرنسى ، واستخدم الباحث المنهج الوصفى لهذه الدراســـة بالاضـــافة الى المقابـــلة الشخصية، الملاحظة، تحليل الـــتقارير والســـجلات كأدوات لجمع البيانات، ومن اهم النتائج مايلى:

- لا توجد خطة لنشر اللعبة ورفع مستواها.

- لا توجد دورات صقل للمدربين والحكام (18) .

6/4/2/2 دراسة عصام عشماوى (1991) بعنوان "**تقويم أساليب ووسائل الرقابة بالإتحاد المصرى لكرم القدم** "

وتهدف هذه الدراسة إلى تقويم أساليب الرقابة المختلفة داخل لجـــان الاتحـــاد المختـــلفة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفى لهذه الدراسة بالإضافة الى استخدامه تحليل الوثائق ، المقابلة الشخصية، الاستبيان كأدوات لجمع البيانات. ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلى:

- الأهداف الموجودة بالإتحاد غير واضحة.
- ضعف العلاقات التنظيمية.
- قصور واضح فى لوائح وقوانين العملية الرقابية بالاتحاد.(43)

7/4/2/2 دراســة أشرف عبد المعز عبد الرحيم (1990) بعنوان "**دراســة تقويمية للإتحادات الرياضية الاولمبية المصرية من عام 1980 وحتى 1988** ".

وتهدف هذه الدراسة الىَ التعرف على اسباب هبوط مستوى الإتحــادات الاولمبية من خلال التعرف على عدد المناطق والاندية واللاعــبين والحكام والمدربين ، واستخدم الباحث المنهج الوصفى لهذه الدراسة بالاضافة الى المقابلة الشخصية، تحليل الوثائق كأدوات لجمع البيانات.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلى:

- نقص عدد الاندية الاعضاء فى الاتحادات الاوليمبية.
- وجود تباين كبير فى عدد المناطق والمدربين والحكام والاندية واللاعبين بين الاتحادات (5) .

8/4/2/2 دراســة ماجد فرغلى (1989) بعنوان "**دراسة تقويمية لتنظيمات اللجنة الاولمبية واثرها فى تحقيق اهدافها**".

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى فاعلية الجمعية العمومية واللجنة التنفيذية واللجان الفرعية فى تحقيق اهداف اللجنة الاولمبية، واستخدم الباحث المنهج الوصفى لهذه الدراسة بالاضافة الى الملاحظة والاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات

ومن اهم النتائج مايلى:

- عدم وجود خطة مفصلة لكل إتحاد رياضى.

-عدم فاعلية اللجان المختلفة فى تحقيق اهداف اللجنة الاولمبية(57)

9/4/2/2 دراسة كمال درويش ، محمد الحماحمى (1982)
بعنوان "**الاتحادات المصرية الاولمبية 1907-1980 تحليل علمى** "
وتهدف هذه الدراسة لما يلى:
1- تقويم الاتحادات الرياضية الاولمبية من خلال دراسة مسحية للأبعاد التالية:-
- تاريخ تأسيس الاتحادات الرياضية وتاريخ انضمامها للإتحاد الدولى.
-عدد المناطق وعدد الاندية.
-عدد الحكام وعدد المدربين.
-عدد اللاعبين بكل منطقة وبكل نادى.
-متوسط المناطق والاندية بكل اتحاد.
-عدد ونوعية المسابقات التى ينظمها كل اتحاد.
-متوسط المسابقات بكل اتحاد.
- أهم النتائج التى حققها كل اتحاد.
2- وضع اطار مشروع للنهوض بالالعاب والرياضات التابعة لإشراف الإتحادات الاولمبية عليها.

واستخدمت بهذه الدراسة المنهج الوصفى (الاسلوب المسحى) ، وبلغت عينة الدراسة(19) إتحاداً رياضيا اولمبياً أختيروا بالطريقة العمدية من مجموع الاتحادات الرياضية البالغ عددها (31) اتحاداً اولمبياً فى ذلك الوقت.

وأسفرت نتائج الدراسة عن ان اتحاد التجديف هو اقدم الاتحادات الرياضية الاولمبية حيث أنشأ عام(1907) ، وبلغ عدد المناطق (187) وعدد الاندية (1846) وعدد الحكام (3807) وعدد المدربين (2291) وذلك بالنسبة لعينة البحث ، كما اشارت الدراسة الى ان اتحادى المصارعة ورفع الاثقال هما افضل الاتحادات الرياضية من ناحية النتائج الاولمبية (55) .

10/4/2/2 دراسة سر الختم محمد (1981) بعنوان "**دراسة تحليلية للهيكل التنظيمى للتربية الرياضية فى الاتحادات والاندية الرياضية بجمهورية السودان**".

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على جوانب النقص الموجودة فى الهياكل التنظيمية فى الاتحادات والاندية ، بالاضافة الى اقتراح هيكل تنظيمى يناسب ظروف السودان، واستخدام الباحث المنهج الوصفى لهذه الدراسة، بالاضافة الى تحليل الوثائق والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات. ومن اهم النتائج مايلى:

- لاتوجد هياكل تنظيمية لمجالس المديريات الرياضية بالسودان.
- عدم وجود هيئة رقابية على الاتحادات الرياضية بالسودان

(29)

5/2/2 التعليق على الدراسات المرجعية

فى ضوء ما استطاع الباحث أن يحصل عليه من دراسات مرجعية متعلقة بموضوع بحثه ، ومن خلال العرض السابق أتضح للباحث أن الدراسات أشتملت محتوياتها على : -

الهدف:

أستهدفت معظم البحوث دراسة الوضع الحالى للمنظمات سواء كانت أهلية أو حكومية حيث كان الهدف الأساسى لهذه البحوث هو الأرتقاء بالمستوى الرياضى أو المستوى المنوط لهذه الدراسة (الزراعى – الفنى – الاقتصادى) داخل هذه المنظمات ، فى ضوء ما يتاح لكل باحث ممن قاموا بإجراء هذه البحوث من معلومات وبيانات ، وذلك فى جميع المجالات المختلفة السابقة (الاقتصاد – الاستثمار – التسويق – الادارة) .

المنهج:

أتفقت معظم الدراسات على استخدام المنهج الوصفى (الدراسات التحليلية) وذلك لمناسبة هذا المنهج لنوع هذه الدراسات.

العينة:

من خلال عرض الدراسات أتضح للباحث تنوع العينات قيد كل بحث من الابحاث السابقة وذلك وفقاً لاحتياجات كل مجال من مجالات الاقتصاد الخدمى .

أدوات جمع البيانات:

معظم الدراسات السابقة استخدمت الاستبيان ، المقابلة الشخصية ، الملاحظة كأدوات لجمع البيانات .

الاستفادة من الدراسات السابقة:

فى ضوء عرض الدراسات السابقة استفاد الباحث بما يلى :

- صياغة الأهداف .
- تحديد المنهج المستخدم .
- أختيار عينة البحث .
- أختيار ادوات جمع البيانات .
- الاستخلاصات والاستنتاجات